

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

ضم الإطار العام للدراسة المقدمة، الدراسات السابقة، مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، مجتمع وعينة البحث، محددات البحث، إضافة إلى منهجية البحث.

المقدمة:

تهدف سورية إلى إنجاز عملية استنهاض، وزج جميع الطاقات الوطنية المالية والمادية والبشرية للاقتصاد والمجتمع السوري، وتطوير دور المؤسسات المالية ولا سيما المصارف الإسلامية، وحل مشكلاتها لتأخذ دورها المستهدف في التنمية الاقتصادية، وعملية إعادة البناء للقطاعات الاقتصادية والخدمية، وإعادة الإعمار في المرحلة المقبلة في سورية، فقد دخلت المصارف الإسلامية السوق السورية متأخرة عن مثيلاتها التقليدية في القطاعي العام والخاص بعد صدور القانون رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٥ الذي أسس لمرحلة جديدة، وسمح بإنشاء المصارف في سورية، وقد بلغ عدد هذه المصارف اليوم ثلاثة مصارف بعد أن تم تأسيس آخرها في عام ٢٠٠٩، على الرغم من هذه السنوات القليلة استطاعت هذه المصارف قطع أشواط بعيدة فيما تقدّمه من خدمات، وفيما تمارسه من نشاطات تتوافق مع الشريعة الإسلامية لتستحوذ على حصة سوقية جيدة من حجم الإيداعات والتسهيلات، وعلى الرغم من المحددات القانونية العديدة، فقد وفرت المصارف الإسلامية المزيد من الخيارات لطالبي التمويل وبالتكامل مع خدمات المصارف التقليدية لتشكل المكونات الأساسية للقطاع المصرفي، واليوم لا بد لهذه المصارف أن تعمل وفق استراتيجيات واضحة للحفاظ على ما أنجزته، ولتستطيع تطوير أعمالها في ظل المنافسة المحتدمة في السوق السورية.

وهو ما أتت الدراسة الحالية لمعرفته، وتحديد صيغ التمويل في المصارف الإسلامية في سورية بالمقارنة مع المصارف الإسلامية السعودية، والإماراتية، والقطرية، وأثرها على الأداء المالي في تلك المصارف.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (يامين، ٢٠١٨) بعنوان: أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المؤسسة في الأداء المالي للبنوك - دراسة حالة البنك العربي والبنك الإسلامي الأردني^١.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة في الأداء المالي في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية الأردنية، وقد تم اختيار كلاً من البنك العربي والبنك الإسلامي الأردني كعينة للدراسة، وقد تم استخدام مقاييس الأداء المالي التالية (العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم الواحد، نسبة المديونية) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، كما تم تصميم استبانة لمعرفة فيما إذا كان هناك تطبيق فعلي للـ (ERP) في البنكين، حيث تم استخدام اختبار Independent Sample T-Test لاختبار وجود أثر تطبيق نظام (ERP) في كل من النسب المالية المستخدمة في الدراسة، واستخدام اختبار فريدمان لتحديد وجود أثر لاستخدام النظام في الأداء المالي في كل بنك على حدة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لتطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة في الأداء المالي في كل من البنكين العربي والإسلامي الأردني، إضافة إلى وجود أثر لتطبيق النظام في العائد على الاستثمار فقط، كما تُبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنك التجاري والبنك الإسلامي تعود لتطبيق النظام فيها.

٢- دراسة (رياض، ٢٠١٣) بعنوان دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية^٢.

هدفت الدراسة إلى إيجاد الإطار العام للرقابة على العمليات في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من أجل رسم تصور لتطبيق مبادئ المراجعة الداخلية بما يتلاءم والمؤسسة الاقتصادية بغية الرفع من مستوى الأداء المالي لهذه المؤسسة وتقديمها واستمرارها بما يمكن من ضبط أدائها المالي وإظهار نتائج المؤسسة، وقد تبين أن المراجعة الداخلية تقوم على مجموعة من المبادئ والآليات، حيث تؤثر على أداء المؤسسة، خاصة على أدائها المالي.

^١ يامين، إسماعيل يونس (٢٠١٨) أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المؤسسة في الأداء المالي للبنوك - دراسة حالة البنك العربي والبنك الإسلامي الأردني، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، الأردن.

^٢ رياض، مبروك (٢٠١٣) دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.

The Impact of Enterprise Resource Planning on Financial Performance in a Developing Country ¹

تأثير تخطيط موارد المؤسسة على الأداء المالي في الدول النامية

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المؤسسات ERP على الأداء المالي للشركات الإيرانية، حيث ضمت عينة البحث ٩٣ شركة تصنيع إيرانية تقوم بتطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة، وقد تم توزيع استبيان على عينة الدراسة لمعرفة مستوى تطبيق ERP بمكوناته المختلفة، كما تم الاعتماد على البيانات المالية للشركات، عينة الدراسة لقياس مؤشرات الأداء المالي متمثلة بكل من العائد على الاستثمار، العائد على الأصول، هامش صافي الربح، حجم التداول)، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنفيذ كل مكون من مكونات نظام تخطيط موارد المؤسسة يؤثر بشكل منفصل على مؤشرات الأداء المالي متمثلة بكل من (العائد على الاستثمار، العائد على الأصول، هامش صافي الربح، حجم التداول)، كما أن تنفيذ حزمة كاملة من نظام الـ ERP بمكوناته مجتمعة (الأموال المالية، إدارة المواد، المبيعات والتوزيع، تخطيط الإنتاج، الموارد البشرية، إدارة علاقات العملاء، إدارة الجودة) يؤثر تأثيراً قوياً في الأداء المالي للشركات.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤل الآتي:

هل يوجد تأثير لتنويع صيغ الاستثمار والتمويل على الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

وينبثق عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١- هل يوجد تأثير لتنويع صيغ الاستثمار والتمويل على ربحية المصارف الإسلامية؟

٢- هل يوجد تأثير لتنويع صيغ الاستثمار والتمويل على سيولة المصارف الإسلامية؟

¹ Parto, Ali, Sofian, Saudah, Mohamed saat, Maisarah (2016) The Impact of Enterprise Resource Planning on Financial Performance in a Developing Country, International Review of Management and Business Research Vol. 5, PP 176- 18

أهمية البحث

- **الأهمية العلمية:** يمكن أن يسهم هذا البحث في إيضاح بعض المفاهيم، ويمكن أن يكون مرجعاً مهماً للباحثين في هذا المجال من خلال ما يقدمه البحث من الحلول والأفكار المقترحة التي تساعد في إغناء البحث العلمي في سبيل إيجاد حلول جذرية للمشكلات المطروحة.
- **الأهمية التطبيقية:** تكمن بضرورة تنويع صيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية لتحقيق أرباحاً على المدى الطويل، نظراً لحاجة المصارف إلى استخدام صيغ وأساليب متنوعة لزيادة استثماراتها، والحفاظ على أموال المودعين وتتميتها، ورفع كفاءة الأداء في ظل بيئة تنافسية حديثة.

أهداف البحث

يهدف للإجابة عن التساؤلات والمشاكل التي يطرحها البحث:

١. دراسة تأثير تنويع صيغ الاستثمار والتمويل على ربحية المصارف الإسلامية.
٢. دراسة تأثير تنويع صيغ الاستثمار والتمويل على سيولة المصارف الإسلامية.

مجتمع وعينة البحث

يتألف المجتمع المدروس من المصارف الإسلامية في سورية والإمارات والسعودية وقطر، أما العينة فتشمل كافة المصارف الإسلامية السورية وعدداً من المصارف السعودية والإماراتية والقطرية.

محددات البحث

المحددات المكانية: تقتصر الدراسة على عدد من المصارف الإسلامية السورية في أربع دول وهي: سورية، المملكة العربية السعودية، الإمارات، قطر.

المحددات الزمانية: يغطي البحث فترة زمنية تمتد من ٢٠١٥-٢٠١٨، وهي الفترة المشتركة والمتوفرة لنشاط المصارف عينة البحث.

منهجية البحث:

تعبّر منهجية الدراسة عن الخطوات التي تتبعها الدراسة لتحقيق أهدافها، حيث تم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

- ١- تحديد مشكلة الدراسة من خلال الاطلاع على ما قدّمته الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وواقع بيئة الأعمال في مجتمع الدراسة، لتكوين إطاراً معرفياً شاملاً تمكّن الباحث من الإلمام بكافة جوانب المشكلة البحثية، ومعرفة آخر ما توصلت إليه الدراسات السابقة في مجال صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية.
- ٢- تحديد الإطار النظري للدراسة اتساقاً مع مشكلة الدراسة وأهدافها بعد الاطلاع على المراجع النظرية والواقع العملي في المصارف الإسلامية السورية.
- ٣- تحديد متغيرات الدراسة المتغير المستقل بصيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية والمتغير التابع مؤشرات السيولة والربحية.
- ٤- تحديد مجتمع الدراسة، حيث إن مجتمع الدراسة يضم المصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وسوق السعودية، وسوق قطر المالي، وسوق الإمارات.
- ٥- جمع المعلومات والبيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، والتحقق من فروضها من خلال التحليل وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، واختبار فروض الدراسة، وصولاً إلى النتائج والتوصيات المناسبة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

تم عرض الإطار النظري ضمن مبحثين اثنين: تناول المبحث الأول منها تنوع صيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية، متطرقاً إلى مفهوم المصارف الإسلامية والقواعد الأساسية الحاكمة لعمل البنوك الإسلامية، وأهميتها، ومصادر أموالها، إضافة إلى صيغ تمويل الاستثمارات الإسلامية، ومفهوم الاستثمار، ومخاطر التركيز الاستثماري، إضافة إلى إيجابيات وسلبيات التنوع الاستثماري، وتناول المبحث الثاني الأداء المالي وأهميته، والعوامل المؤثرة فيه، والجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي، إضافة إلى دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي، ثم تطرق إلى انتقادات الأداء المالي.

المبحث الأول:

تنوع صيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية

تؤدي المصارف دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث، وذلك للدور الأساسي الذي تؤديه بين المودعين الذين يشكّلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يشكّلون جانب الطلب على هذه الأموال، ويبرز الدور الذي تُقدّمه المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الائتمان الذي تُقدّمه لتمويل تكوين رأس المال، وهذا لن يتأتى إلا من خلال ظهور القدرة العالية للمصارف على خلق ائتمان يفوق ما لديها من احتياطات نقدية ورأس مال مدفوع، وودائع متنوعة ناتجة عن ادّخار نقدي حالي أو ادّخارات من دخول سابقة، وتلك الودائع تتوجه نحو القروض، أي تُقدّم إلى أصحاب المشروعات على شكل قروض تُمكنهم من تحقيق استثمارات تعمل على خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

وبهذا فقد جاءت المصارف الإسلامية لتكوين أوعية اقتصادية جديدة مصاغة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية تقوم بدور الوساطة المالية، سواء من خلال جذب الودائع وتنميتها، أو من خلال استثمار الأموال بوساطة صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية، مساهمة بذلك بصورة إيجابية وفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية

تمثل المصارف الإسلامية أحد القطاعات التي تستحوذ على اهتمام كبير ولما لها من دور هام في الاقتصاد الوطني من خلال قيامها بتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة الاستثمارية ما يدفع عجلة الاقتصاد، ويدعم خطط التنمية، إضافةً إلى طيف واسع من الخدمات التي تزيد من كفاءة الأداء للأفراد والمؤسسات، فالمصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات تنموية في المرتبة الأولى تهدف إلى تحقيق الرفاهية الإنسانية والسعادة لجميع المسلمين وفق قوانين وأسس الشريعة الإسلامية، كما تسعى لتحقيق التنمية الشاملة من خلال الخدمات التي تُقدّمها للمجتمع والمساهمين والعاملين والمتعاملين ولتحقيق بعض الأهداف التي تعتبر أهداف تكاملية، إضافةً إلى قيامها بالربط بين الهدف الاقتصادي (الحصول على أعلى ربحية ممكنة)، والهدف الاجتماعي (تحقيق عدالة التوزيع للموارد المتاحة)، كما تأتي أهميتها، فيما تقدمه من خدمات، وفيما تمارسه من نشاطات تتوافق مع الشريعة الإسلامية مستحوذةً بذلك على حصة سوقية جيدة من حجم الإيداعات والتسهيلات، إضافةً إلى توفيرها المزيد من الخيارات لطالبي التمويل وبالتكامل مع خدمات المصارف التقليدية لتشكل المكونات الأساسية للقطاع المصرفي. وتبرز أهمية هذا النوع من المصارف بأن هناك شريحة واسعة من المواطنين لا ترغب في التعامل مع المصارف التقليدية، لأنها تعتبرها مصارف ربوية، واليوم لا بد لهذه المصارف أن تعمل وفق استراتيجيات واضحة ليتسنى لها البقاء في سوق تسوده المنافسة المحتدمة^١.

هناك عدة مفاهيم للمصارف الإسلامية نذكر منها:

البنوك الإسلامية مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وفق القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها^٢.

وقد عرّفها آخرون بأنها: "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها وجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً"^٣.

^١ البقاعي، أنس (٢٠١٤) تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد الأول، دمشق، ص ١٠

^٢ دوابه، أشرف محمد، (٢٠٠٦) دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، القاهرة، مصر، ص ٢٠

^٣ ركيبي، كريمة، غماري، حفيظة (٢٠١٥)، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة، حالة بنك البركة الجزائري - وكالة تيزي وزو، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أو الحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٥

وعرفها البعض بأنها: "مؤسسات تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة والاستثمار المباشر، وتقدم كافة الخدمات المصرفية في إطار من الصيغ الشرعية التي تضمن التنمية والاستقرار".^١

فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تلتزم بجميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز بأنها مصارف متعددة الوظائف، فهي تؤدي دور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ولا تتعامل مع الائتمان إلا بحدود البيوع الشرعية التي تمارسها، فهي ليست مقرضة أو مقرضة، بل تقدم التمويل وفقاً لصيغ مشروعة إسلامياً كالمضاربة والمربحة والمشاركة على أساس تحمّل المخاطر، والمشاركة في النتائج ربحاً وخسارةً، وتربطها بعملائها علاقة مشاركة ومربحة ومتاجرة.^٢

كما تعرّض العديد من الكتاب بالتعريف للمصرف الإسلامي من وجهات نظر متعددة. فهذا الدكتور سيد الهواري (في كتابه ما معنى بنك إسلامي) قد نحا في تعريفه لمعنى البنك الإسلامي منحاً يعتمد علي بيان الأيديولوجية التي يبني عليها بيان الصفات العقيدية للبنك الإسلامي والتي تتمثل في^٣:

أ- إن النظام الاقتصادي هو النظام الذي يسير عليه البنك الإسلامي ويؤمن به.
ب- إن البنك الإسلامي جزء من تنظيم إسلامي عام، وعليه أن يلتزم بتعاليم الإسلام، ومن ثم تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي.

ج- إن الصفة العقيدية للبنك الإسلامي صفة شمولية بالضرورة.

د- إن البنك الإسلامي ملتزم بالموقف الواضح للإسلام من الربا.

ويرى الدكتور أحمد النجار في كتابه (منهج الصحة الإسلامية: بنوك بلا فوائد) أن : "البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية، وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع،

^١ الحلبي، رياض (٢٠٠٠) النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر، عمان، ص ١٠

^٢ المهدي، غدير محمود (٢٠١٤) استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم- دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص ٢٥

^٣ المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠٠٤) الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مصر، ص ٨٤

وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، حيث إنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع ، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، واجتماعية من حيث إنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق، وتدريبهم على الادخار، ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية".

ويرى الدكتور شوقي إسماعيل شحاته (في كتابه البنوك الإسلامية) أن البنك الإسلامي: "منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال الحلال، وبأسلوب فعال في ظل إدارة اقتصادية سليمة.

كما يرى الدكتور الخضري (في كتابه البنوك الإسلامية) أن البنك الإسلامي: "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة، ويعمل على تنمية اقتصاداتها.

ويرى خبراء التنظيم في البنوك الإسلامية أن: البنوك الإسلامية هي: "تلك المنظمة المالية المصرفية التي تختص بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي بوضع المال في المسار الإسلامي.

وفي تعريف آخر يرى الدكتور حسين شحاته أن البنك الإسلامي هو: "منظمة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، والمساهمة على تحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية".^١

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية مصرفية اقتصادية اجتماعية تهدف للتنمية وخدمة المجتمع وتحقيق الربح بالحلال من خلال جذب الموارد النقدية وتوظيفها وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

^١ المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠٠٤) الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مصر، ص ٨٥

ثانياً: القواعد والأسس الحاكمة لعمل البنوك الإسلامية:

لا شك أن هناك عدداً من القواعد الشرعية والمصرفية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية نظراً للطبيعة الخاصة لتلك البنوك والتي تحكمها في المقام الأول أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي أهم تلك القواعد:

أ- القواعد الشرعية:

- ١- الاستخلاف: أي إن الفرد مستخلف من قبل رب العالمين في الأرض - فالمال مال الله - مما يستوجب استخدام كافة الثروات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ٢- لا ضرر ولا ضرار: أي مراعاة الحقوق والواجبات وتجنب إلحاق الأذى والضرر بالآخرين أو بأموالهم.
- ٣- الغنم بالغرم: أي لا يضمن الفرد لنفسه العائد، ويلقى الخسارة على عاتق غيره.
- ٤- الأمور بمقاصدها: أي إن كل قول أو عمل إنما هو بالمقصد، فالعقود إذا قصد من إبرامها قصداً مشروعاً كان العقد صحيحاً، أما إذا كان القصد من إبرامها غير مشروع كان العقد باطلاً.
- ٥- العادة محكمة: أي يتم اللجوء إلى العرف حال انعدام وجود مصدر في الشريعة الإسلامية، ويشترط ألا يخالف العرف الشرع أو الآداب العامة.
- ٦- الخراج بالضمان: أي استحقاق صاحب المال الربح مقابل استخدام أمواله في المضاربة، واستحقاق المضارب الربح مقابل عمله.

ب- القواعد المصرفية:

- ١- عدم التعامل بالفائدة: وتعد هذه القاعدة إحدى العلامات المميزة لنشاط البنوك الإسلامية، حيث إنها لا تتعامل بالفائدة أيّاً كانت صورها وأشكالها أخذاً أو عطاءً.
- ٢- الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية: حيث تقوم البنوك الإسلامية بتقديم خدماتها في إطار الشريعة، فلا تقوم بتوجيه استثماراتها إلى أنشطة تدخل في دائرة التحريم، ويضم كل بنك من البنوك الإسلامية جهازاً للرقابة الشرعية للتحقق من مدى التزام البنك بالشريعة الإسلامية في جميع أنشطته.
- ٣- الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة: وهو أساس العلاقة بين العملاء والبنوك الإسلامية، حيث تستقبل البنوك الإسلامية أموال المستثمرين للمضاربة بها بهدف تحقيق الربح الذي يتم

توزيعه بعد تحققه فعلياً بينها وبين أصحاب حسابات الاستثمار حسب الاتفاق، كما يتحمل الطرفان الخسارة حال عدم وجود تقصير من أحد الطرفين.

٤- حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال: من المفترض أن تبذل البنوك الإسلامية الجهد لاختيار القائمين بإدارة الأموال بما يضمن حسن إدارتها والحفاظ عليها من الضياع مع الحفاظ التام على سرية معاملات العملاء.

ثالثاً: مصادر أموال المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف باختلاف أنواعها، سواء كانت مصارف إسلامية أم مصارف تقليدية على أساس الوساطة المالية، وتقديم الخدمات المالية من خلال تجميع الودائع، وجذب المدخرات كمصادر رئيسية لأموال المصارف من جهة، وتوظيف هذه الأموال بالإضافة إلى أموال المصرف الخاصة في الاستخدام من جهة أخرى، ولا تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف الربوية من حيث المصادر المالية المكونة ولا تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في مصادر التمويل، إذ تمول هذه المصارف من مصدرين: مصدر داخلي يُمثل حقوق المساهمين، ومصدر خارجي يُمثل الودائع والمدخرات إلا أن المصارف الإسلامية تتميز عن التقليدية في وظيفة قبول الودائع الاستثمارية بكافة أنواعها بما يلي^١:

١. تتعامل المصارف التقليدية مع هذه الودائع على أساس الفائدة بينما المصارف الإسلامية تُمول المستثمرين على أساس حصة من الأرباح التي تدرها العمليات الاستثمارية.

٢. إن المصارف الإسلامية تشارك في الخسارة وفق قاعدة الغنم بالغرم.

٣. إن الفكر الاقتصادي الإسلامي يعد النقود أداة للتبادل، وليس سلعة ممكن أن تحقق عائداً.

٤. الفارق النوعي بين المصارف الإسلامية والتقليدية هو طريقة استخدام واستثمار الودائع والمدخرات، ما يؤدي لاختلاف جذري في هيكل الحسابات بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى وفي توزيع نسب الأرباح لتلك الحسابات.

^١ الشعراني، علا (٢٠١٠) أهمية تطبيق نظام التكلفة على أساس الأنشطة على نشاط المراجعة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق. سورية، ص ١٥

أولاً: مصادر الأموال الداخلية:

تشتمل المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية على حقوق المساهمين المتمثلة في (رأس المال، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة) والمخصصات وبعض المصادر الأخرى كالقروض الحسنة من المساهمين. (مركز أبحاث فقه المعاملات).

١ - رأس مال المصرف:

يتمثل رأس مال المصرف في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند تأسيس المصرف، وعادة ما يتم استخدام رأس المال عند التأسيس في شراء الأصول الثابتة من عقارات وتجهيزات لزوم عمل المصرف، وغيرها من مصاريف التأسيس^١.

أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما تحدد التشريعات النقدية أو السلطة النقدية الحد الأدنى لرأس المال، ونسب حصص المؤسسين، وعدد الأسهم التي تطرح للاكتتاب العام^٢.

ولا يقتصر دور رأس المال على مجرد التأسيس، ولكنه يتخطاه إلى القيام بدور تمويلي في الفترة الأولى من عمر المصرف، حيث لا تكون الموارد الأخرى وخاصة الإيداعات قد تدفقت إلى المصرف بعد، ومن ثم يجب أن يتاح جانب من رأس المال لتمويل بعض العمليات كنماذج بهدف إثبات الوجود الحقيقي في السوق المصرفي، ولا يتوقف هذا الدور التمويلي لرأس المال بانتهاء السنة أو الفترة الأولى من عمر المصرف، بل يظل رأس المال مع غيره من الموارد الذاتية مطلوباً لتغطية الاحتياجات التمويلية طويلة الأجل، وقد أضحى لرأس المال في الفكر التمويلي وظيفة الائتمان أو الحماية، حيث يقوم على تحمّل الخسائر أو العجز الذي يتعرض له المصرف، فيكون أشبه بجهاز امتصاص لها يستوعبها لحين تعبئة الموارد المناسبة لتغطيتها^٣.

٢ - الاحتياطيات:

تقوم البنوك الإسلامية بكيفية البنوك والمؤسسات الأخرى على حجز (اقتطاع) جزء من الأرباح كاحتياطي، وذلك لدعم مركزها المالي واكتساب سمعة طيبة، إذ يشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله، ومن الناحية العملية تُقيد الكثير من الشركات توزيعاتها بحيث لا تتعدى ٤٠٪ من

^١ الشعراي، علا (٢٠١٠) مرجع سبق ذكره، ص ٧٥

^٢ الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق (٢٠١١) **النقود والمصارف**، منشورات جامعة دمشق، سورية، ص ١٦٩

^٣ عاصي، إمارة محمد، (٢٠٠٩)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، الأردن، ص ٥٠

صافي دخلها السنوي تقريباً، ويترتب على ذلك الاحتفاظ بالجزء الأكبر من صافي الدخل في الشركة حتى تنهيا لها فرصة النمو، وتزداد قدرتها على مواجهة المنافسين^١.

وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات، منها الاحتياطي القانوني (الإجباري) يتم أخذه بحسب الأنظمة والقوانين المرعية، واحتياطي اختياري يتم أخذه بموافقة الهيئة العامة للمساهمين في المصرف^٢.

وتعد الاحتياطات مصدراً من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف، وهي تأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف، ونظراً لحدثة المصارف الإسلامية فما زالت الاحتياطات تمثل نسبة محدودة بالمقارنة مع حجم الودائع في بعض المصارف الإسلامية^٣.

٣- الأرباح المحتجزة:

وتعد مصدراً هاماً من مصادر التمويل الذاتية، وتُعرف بأنها جزء من حقوق الملكية الذي يستمدّه المصرف من ممارسة عملياته المربحة، وتتمثل في المتبقي من أرباح السنة الماضية بعد حجز الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة، وهي تمثل أرباحاً كان يجب أن تُوزع على المساهمين، ولكن تقرر احتجازها بناء على قرار من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العمومية للمساهمين، وذلك لأغراض مالية واقتصادية^٤.

٤- المخصصات:

هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه قد لا يكون معلوماً وقت حدوثه أو مقداره بدقة، ويعرف المخصص أيضاً: بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة^٥.

والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد، سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق، والمخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقاً من حقوق الملكية لأنها تعتبر تكلفة أو إنفاقاً لم يصرف بعد، وتُمثل المخصصات مصدراً من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية، وذلك خلال الفترة من

^١ غربي، عبد الحليم (٢٠١٣) مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الإصدار الإلكتروني الأول، الأردن، ص ٣٥١

^٢ عثمان، عمر (٢٠٠٩) إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق. سورية، ص ١٠٠

^٣ الشعراني، علا (٢٠١٠) مرجع سبق ذكره، ص ١٥٠

^٤ العليات، أحمد (٢٠٠٦) الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص ١٧

^٥ عاصي، إمارة محمد، (٢٠٠٩)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨

تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصلة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة^١.

٥ - الموارد الأخرى:

هناك موارد أخرى تتاح لدى المصارف الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة^٢.

ثانياً: مصادر الأموال الخارجية:

هي الموارد التي تتدفق إلى المصرف من أطراف غير المساهمين (المضاربين)، وتتشابه الموارد الخارجية للمصارف الإسلامية مع الموارد الخارجية للمصارف التقليدية إلى حد كبير من ناحية الشكل، ولكنها تختلف عنها من ناحية الهدف^٣.

وتشتمل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية على الودائع المختلفة، وتتضمن الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، الودائع الادخارية (حسابات التوفير)، ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار)، دفاتر الادخار الاستثمارية، صكوك الاستثمار، القروض الحسنة من المؤسسات المالية الإسلامية^٤.

١ - الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):

تعد الودائع المصرفية المصدر الخارجي لأموال المصارف الإسلامية، وتُعرف الوديعة المصرفية بأنها الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف، على أن يتعهد المصرف برد مساو لها إليهم، أو نفسها لدى الطلب أو بالشروط المتفق عليها. كما تعتبر نوعاً من أنواع المضاربة والأطراف الداخلة في هذه المضاربة ثلاثة أطراف: الطرف الأول هو المودع صاحب المال أو الشريك بماله، الطرف الثاني هو المضارب (عميل البنك)، والطرف الثالث هو البنك بوصفه وسيطاً بين المودعين (أصحاب المال) والمضاربين المشاركين بعملهم، وعلى البنك الإسلامي أن يعمل جاهداً على إيجاد المضاربة الناجحة، ولا يجوز له تأجيل توظيف الودائع الاستثمارية التي يتسلمها من المودعين في المضاربات قاصداً في ذلك الحصول على سيولة نقدية في خزائن البنك^٥.

^١ المصلح، عبد الله، الصاوي، صلاح (٢٠٠٦) مالا يسع التاجر جهله، دار مسلم للنشر، الطبعة الأولى، دمشق. سورية، ص ٩٠

^٢ إبراهيم، غسان، القحف، منذر (٢٠٠٢) الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، ص ١٩٠

^٣ النشترتي، مصطفى (٢٠٠٨) تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر، بحث منشور مجلة التمويل والتجارة، جامعة طنطا، الملحق الأول، العدد الثاني، القاهرة، ص ١٠٣

^٤ عيسى، موسى (٢٠١٠) سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الأردن، ص ١٦٠

^٥ النشترتي، مصطفى (٢٠٠٨) مرجع سبق ذكره، ص ٥٠

كما يقصد بالحسابات الجارية بأنها الحسابات التي يقوم أصحابها بفتحها في المصرف لإيداع أموالهم بغرض الحفظ، أو لأغراض التعامل اليومي دون الاضطرار إلى حمل النقود، وتقوم المصارف بفتح مثل هذه الحسابات للأفراد والمؤسسات والشركات، وتكون تلك الأموال خاضعة لتصرف العميل للسحب في أي وقت، وهي مماثلة للودائع تحت الطلب لدى المصارف التقليدية من حيث عمليات السحب والإيداع والخدمات المرتبطة بها^١.

وتعد الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية بمنزلة (عقد قرض)، وعوائد هذا الحساب تضاف إلى عوائد المساهمين، وليس إلى المودعين على اعتبار أن المصرف (ضامن) لهذه الأموال، وتقع مخاطر استثمار هذه الأموال على المصرف، وليس على المودع^٢.

٢ - الودائع الادخارية (حسابات التوفير):

تُعرف حسابات التوفير بأنها حسابات يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة على استهلاكهم الحالي، وذلك بغرض ادخارها (أو توفيرها) لظروف مقبلة، ويُسمح في العادة لهم بالسحب منها في أي وقت مع ضمان ردها كاملة من خلال تزويد العميل بدفتر توفير تُقيّد فيه إيداعاته ومسحوباته. تعرض البنوك الإسلامية على المودع (المدخر) ثلاثة اختيارات هي^٣:

أ. إيداع أمواله في حساب الاستثمار بالمشاركة في الأرباح.

ب. إيداع جزء من أمواله في حساب الاستثمار، والجزء الآخر للسحب منه عند الحاجة.

ج. إيداع أمواله دون المشاركة في الأرباح والحفاظ على أصلها.

٣ - ودائع الاستثمار (حسابات لأجل):

هي حسابات للأفراد أو الشركات تحدد فيها فترة الاستحقاق من شهر إلى ستة أشهر أو سنة أو أكثر، وخلال هذه الفترة لا يسمح للمودع سحب المبلغ أو جزءاً منه حسب بنود الاتفاق الذي يبرم بين المودع الذي يكون بمنزلة شريك للمصرف، حيث ينص عقد الإيداع على إمكانية تقاسم الربح أو الخسارة الناجمة عن تفويض المودع لإدارة المصرف بإدارة أمواله واستثمارها وتنميتها، وبالتالي فهي أموال يتم إيداعها من قبل الزبائن لدى المصرف بغرض الحصول على عوائد مع معرفتهم الكاملة بأنها ستستثمر في مجالات تتحمل مخاطر معينة، أي يقوم المصرف باستثمار تلك الأموال وفق القاعدة الشرعية الغنم بالغرم، أي ربح وخسارة^٤.

^١ الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق (٢٠١١) مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠

^٢ الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق (٢٠١١) مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠

^٣ النشترتي، مصطفى (٢٠٠٨) مرجع سبق ذكره، ص ٥٠

^٤ الهيّتي، عبد الرزاق (١٩٩٨) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ص ١٩٠

وتُعدّ هذه الودائع أهم مصدر من مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، وتبلغ نسبتها في بعض المصارف الإسلامية ٢٩.٨٪ من إجمالي مصادر الأموال، ويمكن الاستعانة بها في الاستثمار والتوظيف، حيث ستأخذ ودائع الاستثمار هذه صورة عقد مضاربة بين المودعين والمصرف، وسيقوم بتوظيفها مقابل نسبة من الربح يحصل عليها المودعين، ويتم عادة تحديد هذه النسبة مقدماً في العقد، وهي حصة شائعة ومعروفة من الربح غير محدد بمبلغ، وتعد هذه النسب عائد العمل للمصرف كمضارب في الأموال.

٤- شهادات الاستثمار:

تُعدّ شهادات الاستثمار أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي للسندات، وتُعدّ تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة، حيث إن المال من طرف (أصحاب الصكوك)، والعمل من طرف آخر (المصرف)، وتعتبر شهادات الاستثمار أحد الأساليب الإبداعية في المصارف الإسلامية، وتختلف شهادات الاستثمار عن الودائع بأن هذه الشهادات يمكن تداولها وبيعها وهبتها، أما صاحب الوديعة فلا يستطيع ذلك. تستحق الشهادات عائداً سنوياً وفق ما يتحقق من أرباح البنك مقابل نسبة من الربح تحدد مسبقاً عند الإصدار تُبين نصيب البنك كمضارب في أموال الشهادات، ويوزع الربح الباقي على أصحاب الشهادات كل بنسبة ما يملك، وعادةً يكون نصيب الشهادات في العائد أعلى من نصيب حسابات الاستثمار (المودعة عادة لمدة سنة أو أقل)^١.

ويتزايد هذا العائد تبعاً لتزايد مدتها حتى يكون ذلك دافعاً إلى الإيداع لفترات أطول لأن حصيلتها لا تلزم البنك الإسلامي بإيداع نسبة منها لدى البنك المركزي كنسبة احتياطي أو يمكن أن تكون نسبة الإيداع أقل من الحسابات الاستثمارية، إضافة إلى إمكانية توظيفها لأجل متوسطة وطويلة باطمئنان أكبر^٢.

٥- ودائع لإشعار:

هي ودائع مرتبطة بأجل معين، ويحق للمودعين السحب منها قبل نهاية المدة المحددة، شريطة تقديم إشعار للمصرف قبل السحب بمدة متفق عليها، ويحتفظ المصرف بجزء من الوديعة على شكل نقدي لمواجهة عمليات السحب المتوقعة، والتكليف الشرعي لهذا النوع من الحسابات هو أن العقد بين المودعين، والمصرف هو عقد شراكة، وتصرف المصرف هو كتصرف العامل في المضاربة^٣.

^١ المصلح، عبد الله، الصاوي، صلاح (٢٠٠٦) مرجع سبق ذكره، ص ٨٠

^٢ غربي، عبد الحليم (٢٠١٣) مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الإصدار الإلكتروني الأول، الأردن، ص ٢٩٠

^٣ إبراهيم، غسان، القحف، منذر (٢٠٠٢) مرجع سبق ذكره، ص ٥٠

٦- شهادات الإيداع:

تُعدّ شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتتناسب كافة مستويات دخول المودعين، وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات^١، ويتم إصدارها على النحو التالي^٢:

- تصدر هذه الشهادات اسمية وبفترة محددة ولفترة زمنية محددة ثلاث أو خمس سنوات مثلاً.
- تصدر هذه الشهادات بواسطة بنك واحد، وتكون حصيلتها على شكل سلة أو صندوق يضم مشتري الشهادات باعتبارهم شركاء في الصندوق، ويجوز للبنك المصدر الاكتتاب في الشهادات المصدرة من موارده المالية.
- يكون دور البنك مصدر الشهادات هو دور المضارب في حصيلة الشهادات، وذلك مقابل نسبة من الربح تحدد مسبقاً عند الإصدار على أنه وفقاً لأحكام المضاربة الشرعية في حالة الخسارة لا يستحق للبنك أي عائد مقابل الإدارة، وما يتبقى من أرباح بعد اقتطاع نصيب البنك كمضارب يوزع على جميع أصحاب الشهادات كل بنسبة ما يملك.

٧- ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:

انطلاقاً من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية تقوم بعض المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، إما في صورة ودائع استثمار تأخذ عنها عائداً أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عنها عائد^٣.

٨- صكوك (سندات) التأجير الإسلامية:

وهي أداة مالية تُمثل أصولاً يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب عليها، ومن ثم يقوم المصرف بتملك هذه الأصول وتأجيرها بموجب عقود إجارة منتهية بالتمليك والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقاً للأسس الواردة في نشرة إصدار هذه الصكوك^٤.

^١ عيسى، موسى (٢٠١٠) سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الأردن، ص ١٥

^٢ النشترتي، مصطفى (٢٠٠٨) مرجع سبق ذكره، ص ٤٠

^٣ خليل، أحمد (٢٠١٢) إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على عقود المشاركة والمضاربة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، ص ٢٧

^٤ السرطاوي، فؤاد (١٩٩٩) التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، عمان، دار المسيرة، ص ٧٢

٩- صكوك (سندات) السلم الإسلامية:

وهي أداة مالية تمثل أصولاً يصدرها المصرف ويدعو المستثمرين للاكتتاب عليها، حيث يقوم المصرف بشراء سلع على أساس التسليم الآجل لها، ومن ثم يتم بيعها، والأرباح المتحققة من ذلك يتم اقتسامها بين المستثمرين والمصرف وفقاً للأسس الواردة في نشرة إصدار هذه الصكوك^١.

وبالتالي فإن مصادر التمويل بنوعها الداخلية والخارجية تمكن البنك من ممارسة أنشطته، والمهام التي وجد من أجلها، وتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية لمن يحتاجها، حيث يقوم التمويل المصرفي بدور فاعل في توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتُمثل التسهيلات الائتمانية بكافة صيغها مكانة مهمة بين توظيفات المصارف على اختلاف نوعيتها، فضلاً على أنها تُعدّ المصدر الأساسي لإيراداتها تقوم المصارف بتقديم ثروة عينية أو نقدية إلى شخص يديرها أو يتصرف بها لقاء عائد^٢.

رابعاً: أهمية المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بتجميع أموال جميع المودعين لديها ومن مصادرها الداخلية والخارجية لغرض استثمارها، وهنا يكون المصرف هو المضارب بأموال المودعين مقابل حصولهم على الأرباح في حالة تحققها أو تحمّلهم لخسائر، وقد يكون الاستثمار مشتركاً كحسابات التوفير وتحت الطلب والودائع المحددة بفترة أو حسابات الأجل والاستثمار المخصص في مشاريع محددة أو في المحافظ الاستثمارية والتي تشبه شهادات الإيداع المصرفية، إلا إنها تقبل على أساس المضاربة الشرعية وبالإمكان تداولها في الأسواق كما في سندات المضاربة، وكذلك صكوك الاستثمار العام وشهادات الإيداع، وودائع المؤسسات المالية الإسلامية، ومستحقات المصارف العاملة، ووحدات الثقة، وتعني أخذ المدخرات من الأفراد وتوظيفها، ويقوم المصرف الإسلامي بالحصول على حصة محددة من ربح هذه المدخرات، وتدار من قبل جهة معينة داخل المصرف وذمم البيوع المؤجلة ومنها بيع المرابحة للأمر بالشراء^٣.

إن أسلوب التمويل في المصارف الإسلامية مشجعة على الاستثمار أكثر من أسلوب التمويل في المصارف التقليدية، فهي تؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمار القومي لأن دخول المصارف

^١ الأمين، حسن (٢٠٠٠) المضاربة وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص ٤٥
^٢ محمد نجيب دبابش، طارق قنوري، (٢٠١٣) دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص ٩٦
^٣ نصار، أحمد (٢٠١٠) الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص ٣٦

الإسلامية كمضارب وشريك في العمليات الاستثمارية يجعل من هذه المصارف شبيهة ببنوك الاستثمار التي تلعب دوراً مباشراً في زيادة حجم الاستثمار في الاقتصاد القومي ورفع طاقته الإنتاجية، حيث إن نظام المشاركة الذي تتعامل به سيؤدي لزيادة المشروعات الإنتاجية نظراً لشعور المنتجين بالاطمئنان لأن المصارف تشاركهم في الربح والخسارة^١.

ويقوم التمويل المصرفي بدور فاعل في توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتُمثّل التسهيلات الائتمانية بكافة صيغها مكانة مهمة بين توظيفات المصارف على اختلاف نوعيتها، فضلاً على أنها تُعدّ المصدر الأساسي لإيراداتها، وأن الوظيفة الرئيسية للمصارف كافة في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو ما يطلق عليه التوسط بين وحدات العجز ووحدات الفائض وفي سبيل أداء هذه الوظيفة تقوم المصارف الإسلامية بوظيفة الوساطة على أساس الربح أو الخسارة، فالمصارف الإسلامية تُعرّف التمويل الاستثماري بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية من مالها إلى شخص آخر يديرها أو يتصرف بها لقاء عائد، ويحق للمصارف الإسلامية أن تمارس كافة أنشطتها التي من شأنها تحقيق الأهداف المنوطة بها في إطار الشريعة الإسلامية، ويمكن تقسيم هذه الأنشطة إلى:

١- القيام بالخدمات المصرفية.

٢- قبول الأموال وتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة.

٣- القيام بالأنشطة الاجتماعية.

ولا تختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية في مصادر التمويل، إذ تُموّل هذه المصارف من مصدرين: مصدر داخلي يمثّل رأس مال المساهمين، ومصدر خارجي يُمثّل الودائع والمدخرات إلا أن المصارف الإسلامية تتميز عن التقليدية في وظيفة قبول الودائع الاستثمارية بكافة أنواعها بما يلي:

- تتعامل المصارف التقليدية مع هذه الودائع على أساس الفائدة بينما المصارف الإسلامية تُموّل المستثمرين على أساس حصة من الأرباح التي تدرها العمليات الاستثمارية.

^١ سفر، أحمد (٢٠٠٥) المصارف الإسلامية العمليات، المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، منشورات اتحاد المصارف العربية لبنان، بيروت، ص ٢٥

- إن المصارف الإسلامية تشارك في الخسارة وفق قاعدة الغنم بالغرم.

- إن الفكر الاقتصادي الإسلامي يُعدّ النقود أداة للتبادل، وليس سلعة ممكن أن تحقق عائداً.

كما تمكّنت المصارف الإسلامية من تأكيد جداتها في المساهمة في تمويل ودعم المشاريع المرتبطة بحملات الإعمار باعتبارها بنوكاً تنموية تمارس دورها في الفرص الاستثمارية التي تحتاجها مشاريع إعادة الإعمار، وهذا من شأنه أن يدفع المصارف الإسلامية إلى العمل على تعبئة قدراتها التمويلية والترويج لها وفق صياغة برامج تخدم أهداف التنمية، واليوم أمام الحاجة الاقتصادية التي تبرز لتقديم التمويل لمشاريع تنموية تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، فإن المصارف الإسلامية مطالبة بتطوير معايير التمويل الموجه إلى الاستثمار الجاد، بما يتلاءم مع أولويات التنمية الاقتصادية، حيث يقوم التمويل المصرفي الإسلامي بدور فاعل في توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتُمثّل التسهيلات الائتمانية بكافة صيغها مكانة مهمة بين توظيفات المصارف على اختلاف نوعيتها، فضلاً على أنها تُعدّ المصدر الأساسي لإيراداتها وأن الوظيفة الرئيسية للمصارف كافة في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين أو ما يطلق عليه التوسط بين وحدات العجز ووحدات الفائض، وفي سبيل أداء هذه الوظيفة تقوم المصارف الإسلامية بوظيفة الوساطة على أساس الربح أو الخسارة، فالمصارف الإسلامية تُعرّف التمويل الاستثماري بأنه تقديم ثروة عينية أو نقدية من مالها إلى شخص آخر يديرها أو يتصرف بها لقاء عائد^١.

خامساً: صيغ تمويل الاستثمارات الإسلامية

يتم استخدام الأموال في المصارف الإسلامية عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تتناسب كافة الأنشطة، سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية. ويُعدّ نشاط تمويل الاستثمارات من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية، حيث تُمثّل عوائده أهم مصدر للأرباح. وهناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية، منها: التمويل بالمرابحة، والتمويل بالمشاركة، والتمويل بالمضاربة، والتمويل بالاستصناع، والتمويل بالسلم، والتمويل بالإجارة، والتمويل بالبيع الآجل.

^١ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، (٢٠١٣) دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع أفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص ٤٦٤

يمارس التمويل الإسلامي في المصرفية الإسلامية من خلال عدّة صيغ؛ كالمرابحة للأمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتملك، والمشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك، والسلم والاستصناع وغيرها، وهذه تُؤدّي بدورها إلى إيجاد اقتصاد حقيقي؛ لكونها قائمة على عقود المعاوضات أو المشاركات، وهي عقود تؤثر في إيجاد نشاط اقتصادي حقيقي؛ لكونها تساهم في نقل ملكية السلع والخدمات من المصرف الإسلامي إلى العاملين في الحياة الاقتصادية، أو أن تكون هناك شراكة بينهما، وهذا يعني أن التعامل بالديون هو الاستثناء وليس الأصل، وأنّ الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي يتفوق بمرات كثيرة على حجم الديون، الأمر الذي يسهم في توظيف قسم من هذا الدخل في تسديد هذه الديون، والقسم الآخر يحوّل إلى التوظيف بما يخدم النشاط الاقتصادي، وهذا يعني في النتيجة ندرة حدوث الأزمات الاقتصادية، لأنّ الدخل الحقيقي للنشاط الاقتصادي ينمو بمعدّل أكبر وأسرع من نموّ الديون.

نميز في صيغ التمويل الإسلامي ما يلي^١:

١- التمويل عن طريق المشاركات: هي اشتراك بين طرفين أو أكثر لتمويل عملية (صفقة أو مشروع)، إما مشاركة في رأس المال أو رأس المال والعمل وتوزيع الأرباح والخسائر بينهم حسب الاتفاق.

٢- التمويل عن طريق البيوع وتتضمن:

المرابحة: اتفاق بين طرفين يلتزم أحدهما (البائع) غالباً البنك، ببيع سلعة إلى الطرف الآخر (المشتري) مقابل سعر معين يُمثّل تكلفة تلك السلعة مضافاً إليها هامش الربح، مع إمكانية التسليم الفوري أو الآجل للسلعة، وكذلك إمكانية سداد قيمة السلعة دفعة واحدة أو على شكل عدد من الأقساط، ويُعدّ بيع المrabحة من أنواع البيوع المشروعة وإحدى قنوات التمويل بالمصارف الإسلامية، والمrabحة في اللغة مصدر من الربح، وهو الزيادة وفي اصطلاح الفقهاء هي : بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح ، أو هي بيع برأس المال وربح معلوم، وتُعدّ المrabحة المصرفية واحدة من صيغ التمويل الأكثر تطبيقاً في السوق المصرفي الإسلامي، ويقوم البنك من خلال هذه الصيغة بشراء ما يحتاجه العملاء من سلع استهلاكية وأصول إنتاجية، وفي الواقع العملي تُطبّق

^١ المسلف، عيلة (٢٠٠٦)، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ص ٣٣

هذه الصيغة تحت مسمى: "بيع المربحة للأمر بالشراء"، وتتضمن هذه الصيغة وعداً بالشراء وبيعاً بالمربحة، حيث يتقدم العميل للبنك بطلب شراء سلعة معينة، ويقوم البنك بالشراء، ثم بيعها للعميل مع ربح متفق عليه، ويتم السداد على أقساط دورية، كما تُعرّف المربحة بأنها: أحد أنواع المعاملات التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية والتي تقوم بموجبها بيع سلعة معينة إلى العميل بعد تملكها، وذلك بالثمن الأول للسلعة مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، ويدفع العميل الثمن الإجمالي في أجل محدد أو على أقساط محددة، وبيع المربحة هو أحد أنواع البيع المقررة في الفقه الإسلامي والتي تنقسم إلى أربعة أقسام: بيع المساومة، وبيع التولية، وبيع الحطيطة، وبيع المربحة، وبيع المربحة إما أن يتم بثمن حال يندفع عند التعاقد أو يتم بثمن مؤجل أو مقسط، وكلها عقود بيع اختلفت فيها طريقة سداد الثمن، وأغلب عقود المربحة تكون بثمن حال عند التجار، بينما تطبق المؤسسات المالية الإسلامية المربحة بثمن مقسط أو مؤجل لتمكين العميل من الحصول على تمويل لاحتياجاته^١.

- البيع الآجل: يعرف البيع الآجل بالبيع المؤجل الثمن، وهو البيع الذي يستحق فيه دفع ثمن السلعة المباعة بعد أجل معين، سواء كان ذلك دفعة واحدة أو على أقساط، ويمتاز البيع الآجل ببساطته فضلاً عن إمكانية تحقيق قدر من الربح للمصرف، إلا في حالة إفلاس الطرف المشتري أو تخلفه عن الوفاء بالدين.

- عقود السلم: إن أصل هذه الصيغة التمويلية المستخدمة في المصارف الإسلامية هو بيع السلم، وهو نوع من أنواع البيوع، والسلم لغة معناه الإعطاء، أما اصطلاحاً فهو بيع موصوف الذمة ببديل يعطى عاجلاً، وفي عملية البيع بالسلم يدفع المشتري السعر الكامل المتفاوض عليه على أن يتم التسليم في وقت محدد بالمستقبل، ويكون المصرف الإسلامي وسيطاً في هذه العملية.

- عقود الاستصناع: عقد يشتري به شيء مما يصنع صنفاً يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف معينة وبثمن محدد يدفع حسب الاتفاق، كما عُرّف بأنه عقد على بيع عين موصوفة في الذمة المطلوب صنعها، وعُرّفت عقود الاستصناع الموازي: بأنها تتم من خلال إبرام عقدين منفصلين، أحدهما مع العميل تكون فيه المؤسسة المالية الإسلامية صانعاً، والآخر

^١ المعيار رقم ٨، المعايير الشرعية، ص ٢٤٣

مع الصناع أو المقاولين تكون فيه المؤسسة مستصنعاً، ويتحقق الربح عن طريق اختلاف الثمن في العقدین، والغالب أن يكون أحدهما حالاً (وهو الذي مع الصناع أو المقاولين)، والثاني مؤجلاً (وهو الذي مع العميل) ^١.

- الإجارة: هي بيع منفعة معلومة بأجر معلوم، وللتأجير صيغتان أساسيتان: التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، ويعرف التأجير التشغيلي بأنه التأجير على أساس الوفاء غير الكامل، حيث إن الدفعات الإيجارية لا تكفي لأن يسترد المؤجر كامل الإنفاق الرأسمالي، ويتم استرداد الباقي من خلال التصرف بالأصل أو إعادة تأجيره.

- القرض الحسن: ويكون في حالات استثنائية مع عميل موثوق به يمر بصعوبات مالية، حيث لا يأخذ منه المصرف الإسلامي أي عائد.

- المضاربة: اتفاق بين طرفين يقوم بمقتضاه أحد الطرفين (رب المال) بتزويد الطرف الآخر (المضارب أو رب العمل) بمبلغ من المال مقابل حصول المضارب على نسبة معينة من الربح يتم الاتفاق عليها مسبقاً، ويتحمل رب المال درجة عالية من المخاطرة، حيث إنه في حالة حدوث خسارة لا ترجع إلى تقصير رب العمل أو المضارب، فإن رب المال يتحمل الخسارة وحده، أما إذا حدثت الخسارة نتيجة تقصير من رب العمل، فإن رب العمل يتحمل الخسارة كاملة، ويلتزم برد المال إلى رب المال.

سادساً: مفهوم الاستثمار وتنويعه

أ- مفهوم الاستثمار:

الاستثمار: التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

الاستثمار: توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته، سواء بأرباح دورية أو زيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية.

^١ المعيار رقم ١١، المعايير الشرعية، ص ٣١٨

الاستثمار: الحصول على حقوق ترتبط بأصول مادية أو معنوية (غير مادية) بغية الحصول على دخل عاجل أو أجل، كما يترأى للمستثمر، أو يتلاءم مع حاجته أو رغبته.

تعريف الاستثمار: مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل، وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولّد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

ب- مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي

تعددت مفاهيم الاستثمار وفق الفكر الإسلامي كما يلي^١:

الاستثمار في الفكر الإسلامي: استثمار الأموال بقصد تنميتها وزيادتها من خلال توظيفها في أي نشاط مباح وفي ضوء الضوابط الشرعية للاستثمار.

الاستثمار في الفكر المحاسبي الإسلامي: هو تخصيص موارد اقتصادية بهدف الحصول على منافع متوقعة الحدوث خلال فترة زمنية في المستقبل.

وبالتالي فإن مفهوم الاستثمار في الفكر الإسلامي مفهوم شامل لا يحدد للاستثمار آجالاً ولا أصولاً معينة، ولا قطاعاً معيناً، ولا إنفاقاً معيناً ما دام ذلك لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ضوابط الاستثمار الإسلامي

وضعت الشريعة الإسلامية أسساً وضوابط للاستثمار، حتى يكون الاستثمار موافقاً للشريعة الإسلامية، فإن كان هذا العمل موافقاً لهذه الضوابط الشرعية، كان جائزاً وإلا فلا. وقد تعددت هذه الضوابط التي تضبط الاستثمار، فمنها ضوابط عقدية، وأخلاقية، واجتماعية، واقتصادية.

ج- مفهوم تنويع الاستثمار

يقصد بتنويع الاستثمارات توزيع أموالك على عدد من أدوات وقنوات الاستثمار بدلاً من استثمارها كلها في مجال أو شركة واحدة عملاً بالمثل القائل: "لا تضع البيض كله في سلة واحدة". تُعدّ تقنية تنويع الاستثمارات أحد أهم الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها المستثمر أن يقلل من نسبة المخاطرة إلى أبعد الحدود^٢.

^١ المغربي، محمد الفاتح محمود (٢٠١٦) التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع.
^٢ المغربي، محمد الفاتح محمود (٢٠١٦) التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع.

تنوع الاستثمار يدل على نوع ما من توزيع رأس المال المملوك للمستثمر بين عدة قنوات مختلفة للاستثمار، ويعمل ذلك على عدم التقيد أو التركيز على صفقة واحدة فقط.

سابعاً: مخاطر التركيز الاستثماري

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة عدم تنوع استثمار الأموال في صيغ الاستثمار المختلفة، وبالتالي فهي مخاطر عامة لكل صيغ الاستثمار الإسلامي، ولا تقتصر على صيغة واحدة فقط، وقد يتمثل عدم التنوع في تركيز الاستثمارات مع متعامل واحد أو نشاط واحد أو منطقة جغرافية واحدة.

ويؤدي عدم تنوع الاستثمارات إلى التأثير السلبي للعائد من الاستثمار نتيجة التطورات الاقتصادية والتي قد تحدث في البيئة المتمركز فيها الاستثمار، أو نتيجة إخفاء أخطار إدارية معينة، كما يؤدي إلى التضحية بالسيولة النقدية لدى المصرف نتيجة صعوبة الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة لتنفيذ مشاريع الاستثمار المرتقبة أو تمويل المشاريع القائمة.

وهذه الأضرار وغيرها تدفع متخذي القرارات الاستثمارية إلى التنوع في صيغ ومجالات الاستثمار. ومما هو جدير بالذكر، فإنه وإن كان الفكر المحاسبي التقليدي يحث المستثمر على تنوع استثماره في مجالات مختلفة خوفاً من المخاطرة، فإن الفكر الإسلامي قد وضع ضوابط شرعية لاستثمار الأموال في الإسلام تلزم المستثمر المسلم بالتنوع في الاستثمارات، ومنها التوازن ويقصد به في مجال الاستثمار التوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، التوازن بين الروح والمادة أو بين الدين والدنيا أو بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي، وهذا بدوره يؤدي إلى تنوع الاستثمار عن طريق صيغ الاستثمار الإسلامي^١.

ثامناً: إيجابيات تنوع الاستثمار:

أهم الفوائد المتعددة المرتبطة باستخدام تلك التقنية خلال عملية الاستثمار يمكننا أن نجد فائدة سهولة استرجاع الأموال وتعويض الخسائر، حيث إنه حين تحدث حالة تكبدك الخسائر في صفقة معينة، فنجد أنه يوجد إمكانية كبيرة أن يكون هناك مجال ضخم لتعويض تلك الخسارة عن طريق صفقات أخرى تكون رابحة تقوم بفتحها بالتزامن مع الصفقة الخاسرة ونفس التوقيت، ذلك أن الصفقات الناجحة والصفقات الخاسرة تتفاعل فيما بينها لأن إحداها يمكن أن تكون تعويضاً عن الأخرى.

^١ المغربي، محمد الفاتح محمود (٢٠١٦) التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع.

هذا الأمر الذي من شأنه أن يرفع من نسبة الاستقرار والتعويض عن تكبد الخسائر بشكل عام نتيجة الصفقات غير الموفقة التي تحدث بلا ريب لكل مستثمر.

تاسعاً: سلبيات تنويع الاستثمار

أما فيما يتعلق بمسألة السلبيات، فإنها بالطبع موجودة هي الأخرى كأى شيء له سلبياته إلى جانب مميزاته، وهو الأمر الذي يفرض عليك أن تلتزم الحذر عند استخدام هذه الاستراتيجية لأن أكبر ما قد تواجهه من مشاكل يمكن أن نجده في هذه التقنية هو بالطبع فكرة عجزك عن إمكانية متابعة جميع الصفقات، حيث يعتبر ذلك نوعاً من أنواع تشتت التركيز بشكل كبير جداً لا يقدر عليه كل المستثمرين بالطبع، وهذا الأمر قد ينعكس على نسبة إمكانية استغلال الفرص داخل السوق بشكل عام.

وقد يحد هذا الأمر بشكل ما من احتمالية جني الأرباح والمكاسب داخل هذه الأسواق، ومن هنا تنبع أهمية أن تكون حذراً، وعدم قيامك بفتح صفقات بطريقة لا محدودة، وذلك بحكم كون تركيز الإنسان له حدود لا يتخطاها في أحيان كثيرة. فيجب الالتزام بنوع من الوسطية في كل ما يتعلق بالاستثمار، ولذلك عند القيام بفتح أكثر من صفقة يجب التأكد أن تكون تلك الصفقات بشكل محدود يمكن للمستثمر أن يمتلك القدرة على الإحاطة بها وأن يستغل الفرص المواتية التي توفرها الأسواق من أجل الوصول إلى الأهداف التي سجلها وحددها مسبقاً والتي بالطبع تكون أهدافاً مختلفة ومتنوعة من مستثمر إلى آخر^١.

^١ المغربي، محمد الفاتح محمود (٢٠١٦) التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع.

المبحث الثاني

الأداء المالي

تُعَدّ القوائم المالية الركيزة الأساسية في تقديم المعلومات عن الأداء والمركز المالي للمصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، فرغم أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بتوقعاتهم المستقبلية لأداء المصرف، فإن ما يهم أيضاً وبدرجة كبيرة هو أداء المصرف في السنوات السابقة كمؤشر للأداء في المستقبل، حيث يُعَدّ الأداء المالي المحور الرئيس الذي تنصب حوله جهود كافة المصارف، فهو مرآة المصارف، ويُشكّل أهم أهدافها، معبراً عن أسلوب المصرف في استثمار موارده المتاحة، وقد حظي موضوع الأداء المالي باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين؛ نظراً لأهميته في الوقوف على الوضع المالي للمصارف من حيث: الربحية، والسيولة، واليسر المالي، فضلاً عن قياس قدرتها على الاستمرارية وتحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، حتى يتسنى لها البقاء في سوق تسوده المنافسة المحتدمة.

أولاً: الأداء المالي (المفهوم والأهمية).

في ظل اشتداد المنافسة في السوق المصرفية أصبح اهتمام أصحاب المصالح منصباً على الأداء الفعال باعتباره المرآة التي تعكس وضعية المصرف، ونظراً لإمكانية قراءة أداء المصرف من وجهة نظر مالية، فإنه يمكن استخدام الأداء المالي كركيزة أساسية في عملية التحليل الداخلي له وصولاً لتحديد مستوى الأداء الكلي للمصارف^١.

١ - مفهوم الأداء المالي

يُعرّف الأداء المالي بأنه تقنية يستعين بها المدراء من أجل ضمان استغلال أمثل للموارد المتاحة وفق الأهداف التي يحددها المصرف^٢.

١ بن عبد الرحمن، ذهبية، وبن ساسي، الياس (٢٠١٣) قرار الرفع في رأس المال نقداً تحت تأثير الأداء المالي والبورصي- دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة الباحث، العدد الثالث، الأردن، ص ٤١
٢ مبلود، زهور، وحلال، نسيم (٢٠١٥) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين- دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجبالي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٣٤

كما ينظر إلى الأداء المالي على أنه: تحديد إلى أي مدى استطاعت الإدارة تحقيق المهام المحددة لها، ومعرفة أسباب الانحرافات عن الأداء المحدد، واقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجة عن نطاق تحكم الإدارة، وتقرير واعتماد الحوافز لتحسين الأداء^١.

كما عُرِفَ على أنه: مقياس لتحديد مدى نجاح المصارف وأن فقدانها للمستوى المطلوب من الأداء المالي يزيد من مخاطر وجودها واستمرارها^٢.

كما يعبر الأداء المالي عن قدرة المصارف على تحقيق التوازن المالي، وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة^٣.

ويتم الحكم على الأداء المالي من خلال ما يعرف بتقييم الأداء المالي الذي يُعرّف بأنه: قياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة مسبقاً، وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمصرف^٤.

والبعض يعرفه بـ: "مدى تمتع المصارف، وتحقيقها هامش أمان، يزيل عنها العسر المالي، أو بتعبير آخر مدى قدرة المصارف على التصدي للمخاطر المالية"^٥، ويعرّف أيضاً بأنه: مدى قدرتها على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل، وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة^٦، كما عرّفه آخرون بأنه: عملية رقابية يتم من خلالها قياس مدى تحقيق المصرف أهدافه المالية، ومقارنة ما تم تحقيقه مع ما كان مخطط له من أهداف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن خلال عملية تقييم الأداء المالي يمكن الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمصرف^٧.

١ حجام، إلهام (٢٠١٦) دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية- دراسة حالة BNA وكالة أم البواقي ٣١٦، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ١٣

٢ صالح، أنس سمير (٢٠١٥) أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن.

٣ السقا، منذر صبحي (٢٠١٦) تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية - دراسة تطبيقية، رسالة تطبيقية، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين، ص ٩٣

٤ حواش، محمد (٢٠١٧) أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص ٢٤.

٥ عبد الغني، دادن، (٢٠٠٧)، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، (أطروحة دكتوراه) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

٦ محمد نجيب دبابش، طارق قنوري، (٢٠١٣) دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ص ٧٠.

٧ بلهاشمي جلال طارق (٢٠٠٦) لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص ١٢٤

من خلال التعاريف السابقة فإن الأداء المالي هو قدرة المصرف على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واستخدامها أفضل استخدام.

٢ - أهمية الأداء المالي:

يحتل الأداء المالي وتقييمه أهمية كبيرة في جميع المنظمات، إذ إنه يساعد أصحاب المصالح على اتخاذ قراراتهم، كما يساعد المصرف على مقارنة أدائه الحالي مع السابق، والعمل على تحسينه وتطويره^١.

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم الأداء من زوايا عدة، وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المصرف لتحديد جوانب القوة والضعف، والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين، وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المصارف، وتفحص سلوكها، ومراقبة أوضاعها، وتقييم مستويات أدائها، وفعاليتها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات، وبيان أسبابها، واقتراح إجراءاتها التصحيحية، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على بقاء المصارف واستمراريتها^٢.

كما تتمثل أهمية الأداء المالي في تمكين المصارف من تحقيق أهدافها بأقصى كفاءة ممكنة، وترشيد الطاقات البشرية، فضلاً عن ترشيد الإنفاق، وتزويد كافة المستويات الإدارية بوسائل قياس تكفل قياس الأداء بأفضل الأدوات لاكتشاف الانحرافات، ومعالجتها بأقصى سرعة ممكنة، والكشف عن بعض جوانب الأداء غير الكمية، وهي التي يصعب التعبير عنها كمياً، كالأداء الاجتماعي والتنظيمي، وإسهام المصارف في الحفاظ على البيئة^٣.

كما يستفاد من الأداء المالي في أنه يساعد أصحاب المصالح من عدة جوانب تكمن بما يلي^٤:

^١ صالح، أنس سمير (٢٠١٥) أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن، ص ٣٥.

^٢ قلو، رفيق (٢٠١١) دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ص ٣٥.

^٣ إسماعيل، ربيعة، محمد، كمال (٢٠١٠) أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المالي للمصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، ص ١١.

^٤ حجام، إلهام (٢٠١٦) مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

- تساعد في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف، وذلك عن طريق قياس نتائج الأداء الفعلي من مدة إلى أخرى
- تظهر المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف.
- تساعد في الإفصاح عن الانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة، وعلاقتها بالبيئة التنافسية المصرفية.
- تعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للمصرف، ما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيه.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تواجه المصارف أثناء قيامها بنشاطها العديد من التحديات التي قد تعرقل استمرارية نشاطها، ما يدفع المتعاملين معها إلى البحث عن مصادر هذه التحديات، وهذا ما تهدف إليه عملية التقييم.

١ - العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف:

هي العوامل التي تؤثر على الأداء المالي والتي يمكن للمصرف التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف، ومن أهم هذه العوامل: الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة، الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال، بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة، حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة، وتحليل مدى أهميتها النسبية للمصرف، ومحاولة ترشيدها وتصحيحها ومنها: الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة، والفوائد المدفوعة على الودائع^١.

٢ - العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف:

العوامل التي تؤثر على الأداء المالي والتي لا يمكن للمصرف التحكم فيها والسيطرة عليها، وإنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، محاولة إعطاء خطط لمواجهةها، والتقليل من تأثيراتها، وتشمل: التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات، القوانين والتعليمات

١ ميلود، زهور، وحلال، نسيم (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٣٧

التي تطبق على المصارف من طرف الدولة وقوانين السوق، السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة^١.

ثالثاً: الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي

في عالم يمتاز بسرعة الاتصال وثورة المعلومات والحاجة إلى المعلومات المختصرة والدقيقة، وظهور مصطلحات حديثة في الأدبيات المالية، يبحث المستثمرون عن المعلومات الحقيقية التي يمكن أن تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال القوائم المالية المنشورة التي يعتمد عليها في قياس الأداء المالي للمصرف، فالمستثمر يسعى إلى تعظيم ثروته، والمصرف يهدف إلى الاستمرار والنمو، والحكومة تهدف إلى تحصيل الضرائب، ما يدل على أهمية الأداء المالي^٢. هناك العديد من الجهات التي سوف تستفيد من دراسة الأداء المالي لأي مصرف، ومن هذه الجهات ما يلي:^٣

١- الإدارة: من الطبيعي أن المديرين يرغبون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تحدد الأهداف من خلال الحصص السوقية، النمو في قيمة الإيرادات، والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المدير ضمن المستوى الإداري الأعلى، حيث إن هؤلاء لديهم مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات بشكل خاص من خلال التقارير المالية السنوية "الميزانية العمومية" و "الأرباح والخسائر".

٢- حملة الأسهم العادية: وهم المالكون الذين يحق لهم إبداء الرأي والمشورة في اجتماع الهيئة العامة، وهم الذين ينتخبون مجلس الإدارة، ويخططون لتطوير المصرف.

٣- حملة الأسهم الممتازة: إن حملة هذا النوع من الأسهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.

٤- حملة السندات: إن حملة السندات قد يكونون من الأفراد أو المصارف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، تقييم المصرف للموجودات لتغطية ديونهم.

١ ميلود، زهور، وحلال، نسيم (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٣٧

٢ صالح، أنس سمير (٢٠١٥) أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان،

رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن، ص ٣٣

٣ مشيب، غالب صالح (٢٠١٠) تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية". (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص ٣٨

٥- المحللون، استشاريون، المضاربون في سوق الأسهم: ينصب اهتمام هذه المجموعات على مؤشرات الأداء لغرض الاستثمار في الأسهم وتقييمها بموجب "الميزانية العمومية" مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.

رابعاً: معايير تقييم الأداء المالي

تُشكّل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي، حيث تعطي مستخدمي القوائم صورة عن المركز المالي للمصارف، ونتيجة أعمالها، وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية خلال الفترة السابقة، بشكل يُمكن الأطراف المختلفة داخل المصارف أو خارجها من اتخاذ القرارات المناسبة للأغراض التي تهم كل طرف من هذه الأطراف، ويتم من خلالها تقييم الأداء المالي^١، ويُمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المصارف، حيث يُركّز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويُعدّ الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي يمارسها المصرف، ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد المصرف بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم^٢.

هناك عدة معايير للأداء المالي يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي للمصارف أبرزها: المعايير التاريخية، المعايير الصناعية، المعايير المطلقة، المعايير المستهدفة.

أ- المعايير التاريخية:

يعتمد هذا النوع من المعايير على مجموعة من المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المصرف ومقارنتها مع النتائج الحالية، وهي معايير مستمدة من أنشطة المصرف نفسها، إذ تُمكن المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن نقاط الضعف لكي تتم معالجتها، وعن نقاط القوة لكي يتم دعمها وإسنادها، وكذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي، ويتم استخدامها في الحالات التالية^٣:

١. التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المصرف.

٢. عدم وجود معايير أخرى للمقارنة، سواء الصناعية أو المعيارية.

١ مرعي، عبد الرحمن، فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل، حمزة، محي الدين (٢٠٠٩) تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص ٢٩.

٢ عصام، عباسي، (٢٠١٢)، "تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات" (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٣ بدوي، نور (٢٠١٨) أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية، ص ٨٠.

٣. عدم إمكانية مقارنة أداء المصرف بأداء الصناعة لأسباب تتعلق بالحجم أو غير ذلك.

ب- المعايير الصناعية:

هي معايير تُعرّف بأنها معايير نمطية موضوعية في ضوء الظروف المحيطة الجيدة والمقبولة لنشاط المصرف، وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محلياً أو إقليمياً أو دولياً تعبّر من مقارنتها مع ما تحقق في المصرف عن الأداء المالي المقبول للشركة محلياً ودولياً في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة،^١.

ت- المعايير المطلقة:

هي مجموعة من النسب أو المعدلات التي أصبح استعمالها في مجال التحليل المالي متعارفاً عليه في جميع المجالات رغم اختلاف نوع المصارف وعمرها ووقت التحليل وأغراض التحليل، ويؤخذ على هذا المعيار أنه مؤشر مالي ضعيف المدلول لكونه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين مصارف متعددة وبين قطاعات مختلفة في طبيعة عملها، وأن هذه المعايير تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ بشكل قيمة ثابتة بنسبة معينة مشتركة بين جميع المصارف تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مصرف معيّن^٢.

ث- المعايير المستهدفة:

هي معايير تعتمد على الخطط المستقبلية للمصرف والبيانات التي ترد فيها، وتمكّن المحلل المالي من المقارنة بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلاً لفترة زمنية ماضية، وبمعنى آخر هي نسب تستهدف إدارة المصرف تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تظهر وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمصرف المعني، وبالتالي يُمكنه من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وتأخذ الأهداف التي تُبنى عليها المعايير المستهدفة عدة أشكال منها^٣:

١. الميزانيات التقديرية: وهي تُشكّل خطة كمية لحجم الأنشطة المختلفة المتوقع أو المطلوب تنفيذها في الفترة المستقبلية.

١ سعيد، بنان (٢٠٠٦) "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية" دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الأردني الإسلامي، (بحث غير منشور)، جامعة أهل البيت، الأردن، ص ٢٣

٢ أمين السيد، أحمد مصطفى (٢٠٠٧) "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء التاريخي واتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص ٣٥

٣ بدوي، نور (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص ٨٢

٢. نسب ومعدلات الأداء: وهي نسب أو معدلات تضعها الإدارة كأهداف للخطة ومعايير للرقابة على الأداء في الفترة المستقبلية.

خامساً: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

يُمثل التحليل المالي أسلوباً مهماً تستخدمه الإدارة أو أطراف أخرى. لتقييم أدائها وتفسيره خلال فترة زمنية محددة، ويستند إلى مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة، والتي يقدمها النظام المحاسبي المصرفي، ويُعد التحليل المالي عملية هادفة، لذا فإن اختيار نوع التحليل المالي يعتمد على الهدف المراد تحقيقه، وسوف يتم التركيز هنا على إحدى أدوات التحليل المالي ألا وهي النسب المالية التي تُعدّ من أهم أدوات التحليل المالي، وهي في الأساس تعتمد لتحليل المركز المالي لأي مصرف^١.

يوفر أهم المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المصارف في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم، ومما لا شك فيه أن استخدام النسب المالية لأغراض تقييم أداء المصارف أو تحليل مركزها الائتماني قد أصبح من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول: قد لا نتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن المراكز المالية للشركات على اختلاف أنواعها دون استخدام النسب المالية، ولذلك فإن تطوير النسب المالية بأسلوب علمي بالاعتماد على توضيح العلاقة بين هذه النسب وتركيزها في منظور واحد متكامل يتضمن تغطية كافة أوجه النشاط وتقييمها، والتي تقوم بها المصارف من ناحية، كما يساعد على توفير وقت المحلل وجهده من ناحية أخرى^٢.

ويمكن أن يُعبّر عن الأداء المالي بطريقتين: تستند الأولى إلى مؤشرات السوق، مثل: (سعر السهم، الأرباح الموزعة، أرباح السهم)، والثانية: تستند إلى مؤشرات المحاسبة، مثل: (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية)، وكل طريقة تمثل وجهة نظر مختلفة عن كيفية تقييم الأداء المالي للمصرف^٣.

١ لولو، شعبان، (٢٠١٥) قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٤٥.

٢ أسباقة، خالد صالح عبود، (٢٠١١)، نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في الجمهورية الليبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية، ص ٧٥.

٣ إبراهيم، قدرى عثمان، (٢٠١٥)، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية، ص ٩٨.

سادساً: دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي:

تُعدّ مؤشرات الأداء المالي من المؤشرات الهامة لقياس أداء المصارف، وتعتمد هذه المؤشرات على المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة في سجلات المصرف للوصول إلى النسب التي تحدد نتائج أعمالها^١.

تُعرّف المؤشرات المالية بأنها علاقة بين البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية، شرط أن تكون العلاقة معبّرة عن الأداء ومرتبطة به ومفسرة له^٢.

يرى الباحث أن تحليل المؤشرات والنسب المالية يُعدّ الأسلوب الأكثر شيوعاً باعتباره يُمثّل أداة رقابة فعالة تمارسها المصارف لقياس جوانب الأداء المالي فيها، واستخلاص النتائج عن سياساتها التشغيلية والتمويلية، ومركزها المالي لتحديد مواطن القوة والضعف، ومعالجة المشاكل التي تظهر في عملية التقييم.

تتمثّل المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي بما يلي:

أ- مؤشرات الربحية:

وهي من أهم المؤشرات التي تعكس كافة الجهود والأنشطة لأداء المصرف، وهي المقياس الكلي للأداء المالي، باعتبارها تعمل على تحقيق عائد ملائم لملاك المصرف^٣، حيث تُعدّ الربحية الهدف الأساسي لجميع المصارف، وكما تُعدّ أمراً ضرورياً لبقائها واستمرارها، وهي غاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنظمة، وهي أيضاً أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها لذا نجد أن جهد الإدارة المالية في المنظمة يوجّه بالدرجة الأولى نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، لتحقيق أفضل عائد ممكن لأصحابها، كما تُعرّف بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، حيث تُعدّ الربحية هدفاً للمصارف ومقياساً للحكم على كفاءتها^٤، وتقيس

^١ صالح، أنس سمير (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٣٧

^٢ الأغوات، توفيق سميج (٢٠١٥) قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ص ٧

^٣ خالد، وليد الطيب (٢٠١٨) مدى ملائمة استخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الأداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد السابع، المملكة العربية السعودية، ص ٦

^٤ الحسين، بسام (٢٠١٦) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٨، العدد ٣، سورية، ص ٨٢.

الربحية مدى قدرة المصارف على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطتها، وتعكس نسب الربحية قدرة المصرف على توليد الأرباح، وتُعدّ من المقاييس المهمة لقياس فعالية سياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية^١.

ب- مؤشرات مخاطر الاستثمار:

إن استعمال مؤشر التحليل المالي في تقدير المخاطر يمكن من معرفة مقدار هذه المخاطر، ووضع سياسات تُمكن من السيطرة عليها، وبالتالي فإن التحليل المرتكز على المؤشرات المالية يُعدّ أداة مهمة تعكس مدى تطور المصرف^٢.

ت- مؤشرات كفاءة النشاط:

تسمى: نسب الكفاءة، وتستخدم لتقويم مدى نجاح إدارة المصرف في إدارة الأصول والالتزامات، وكذلك تقيس كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة، واقتناء أصولها، ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول^٣.

ث- مؤشرات ملائمة رأس المال:

تتبع أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها، فهو يُشكّل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للمصرف، ويُؤدّي دوراً هاماً في عملية امتصاص أو تغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجهه، فالمصارف التي لديها قاعدة رأس مال تتناسب مع حجم المخاطر التي تتعرّض لها تمتلك قدرة أكبر على تحمّل الخسائر وتجاوزها والاستمرار بتقديم الخدمات لزيائنها^٤.

١ العنزي، عبد الله الركوي (٢٠١١) تحليل الرفع المالي والتشغيلي وأثره في تقييم أداء الشركات السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية، ص ٩٨

٢ خالد، وليد الطيب (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص ٦

٣ مرعي، عبد الرحمن، فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل، حمزة، محي الدين (٢٠٠٩) مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

٤ خالد، وليد الطيب (٢٠١٨) مرجع سبق ذكره، ص ٦

ج- المؤشرات المالية للأسهم:

تخدم المؤشرات المالية السوق المالي، وهي النسب والمؤشرات المتعلقة بالسهم وعملية الاستثمار في الأسهم بشكل مباشر لما توفره من بيانات ومعلومات جوهرية لمقارنة أسهم المصارف، والتي تتم في ضوءها المفاضلة بين البدائل الاستثمارية في تلك الأسهم، وهي تعتمد بشكل أساسي على القيم المالية المعروضة بالقوائم المالية إلى جانب معلومات أخرى عن الأسهم^١، وتُعدّ نسب السوق من أهم النسب المالية التي يهتم بها المستثمرون في السوق المالي لدى اتخاذ قراراتهم في شراء الأسهم وبيعها؛ لأنها تعطيه مؤشراً بتقييم المصرف وأدائه في الماضي، وفرصه المستقبلية، وهي الأكثر تأثيراً بالقرار الاستثماري للمستثمر في عملية البيع أو الشراء أو الاحتفاظ بالسهم^٢.

د- مؤشرات الأداء الحديثة:

يتم قياسها من خلال: مقياس القيمة الاقتصادية المضافة: EVA حيث تُؤدّي دوراً كبيراً في قياس أداء المصارف، وتحديد مدى قدرتها على خلق قيمة للمساهمين فيها، فهي مؤشر مناسب لتحديد مدى كفاءة المديرين، وقدرتهم على تعظيم ثروة المساهمين، كما أنها مؤشر أداء يرتبط بالمؤشرات الأخرى، مثل: القيمة النقدية المضافة على الاستثمار، والتدفقات النقدية، والقيمة الحالية الصافية، فضلاً عن القيمة السوقية المضافة، وهو ما يجعلها أكثر فعالية^٣، وقد عُدّت القيمة الاقتصادية المضافة مقياساً متميزاً لأداء العمليات، وهي مطبّقة فعلياً في جميع الصناعات، و مؤشر مهم لقياس الأداء، حيث يعمل على قياس أداء المديرين، فتصبح وسيلة تدفعهم لبذل الجهود نحو تحسين أدائهم، ويصبح هذا الأمر أكثر فاعلية عندما يتم ربط نظام المكافآت والحوافز بهذا المؤشر؛ ليصبح وسيلة للتحفيز يساعد على تحفيز كل العاملين في المؤسسة لاتخاذ قرارات من شأنها أن تؤثر على تقييم الأداء المالي، كما يمكن استخدامه في تقييم الاستراتيجيات والمشاريع الاستثمارية^٤.

١ Abadi, H.R., Naoji, S. J, M. & Rafat, B., (2014). The Relationship Between Stock Prices And Debt Ratio And Capital Flows With Assets, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol 6, No 1, P 140-146.

٢ سالم، عمار (٢٠١٤) دور النسب المالية للتنبؤ في أسعار أسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ص ٢٩.

٣ سيفي، حسنية، بن عمارة، نوال (٢٠١٣) قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ٣٥.

٤ المهندي، غدير (٢٠١٤) استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ص ٤٥.

سابعاً: الانتقادات التي وجهت للأداء المالي:

يؤخذ على مقاييس الأداء المالي عدد من الانتقادات أهمها:

١- إن الاعتماد على معلومات تاريخية في تحليل الأداء المالي، وتجاهل القيمة الحالية والمستقبلية قد يؤدي إلى نتائج مضللة عن الأداء، لذلك يُعاب على مقاييس الأداء المالي عدم كفايته في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين العمليات التشغيلية الحالية والمستقبلية، فهو لا يوفر معلومات تتعلق بالتحسين المستمر، والابتكار، وتطوير العمليات التشغيلية^١.

٢- يُمثل ميدان الأداء المالي والعمليات الحلقية الوسطى لأداء الأعمال في المنظمات، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يجري الاعتماد على مقاييس ومؤشرات تشغيلية في الأداء كالحصة السوقية، تقديم خدمات جديدة، نوعية المنتج (الخدمة) المقدمة، فاعلية العملية التسويقية، وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المصرف، وأن الاعتماد في قياس الأداء على مقاييس مالية فقط لا يعبر عن وضع المصرف بشكل صحيح، حيث إن تضمين مقاييس الأداء لمقاييس تشغيلية يظهر للإدارة الصورة الخلفية للأداء الذي لا تستطيع المؤشرات المالية الكشف عنه^٢.

٣- عدم قدرة المقاييس المالية التقليدية على بيان العوامل التي توجه المصارف إلى النجاح، وتطور مهارات العاملين، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية، لذلك لا تُعدّ هذه المقاييس كافية للتعبير عن أداء المصرف، ما يؤثر على قدرة المديرين على اتخاذ القرارات الرشيدة التي توجه الأداء الحالي والمستقبلي للمصرف إلى أفضل مستوى تطمح إليه، لذلك تتجه المصارف إلى استخدام مقاييس الأداء غير المالية بالإضافة إلى المقاييس المالية للوصول إلى الصورة الدقيقة والشاملة لتقييم الأداء^٣.

٤- ترافقاً مع التغيرات التي أصابت بيئة الأعمال، وظهور العديد من الانتقادات لطرق قياس الأداء التقليدية التي تركز على المنظور المالي، والتي أصبحت غير كافية في قياس كفاءة الأداء في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث تم التوجه إلى مقياس الأداء المتوازن، فعلى الرغم من أهمية الجانب المالي في حياة المصرف، إلا أن هنالك جوانب أخرى لا بد من راقبتها وتتبع اتجاهاتها،

^١ صالح، أنس سمير (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٤١

^٢ الفاعوري، أسماء مروان (٢٠١٢) أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء المؤسسي - دراسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية إدارة الأعمال، الأردن، ص ٣٢

^٣ صالح، أنس سمير (٢٠١٥) مرجع سبق ذكره، ص ٤١

كونها تشكّل خطوط التحذير الأولية لأي عوارض قد تصيب المصرف في المستقبل القريب سلباً أو إيجاباً^١.

٥- إن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المصرف، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب بمقاييس أداء غير مالية لبناء نظام فعال لقياس الأداء في المصارف^٢.

^١ Parto, Ali, Sofian, Saudah, Mohamed saat, Maisarah (2016) **The Impact of Enterprise Resource Planning on Financial Performance in a Developing Country**, International Review of Management and Business Research Vol. 5, PP 176- 187

^٢ الفاعوري، أسماء مروان (٢٠١٢) مرجع سبق ذكره، ص ٣٢

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية:

تم إنجاز الدراسة التطبيقية عبر إجراء دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية السورية والمصارف الإماراتية والقطرية والسعودية، وبيان أثر تنوع صيغ الاستثمار والتمويل فيها على أدائها المالي، حيث تم عرض كل من الموجودات والمطالبات والودائع وحقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة، إضافة إلى صافي دخلها، وإيراداتها التشغيلية، وذلك بالعودة إلى البيانات المالية للمصارف خلال الفترة المدروسة.

لمحة عن عينة الدراسة

- بنك سورية الدولي الإسلامي:

شركة مساهمة عامة سورية تأسس بتاريخ ٩ نيسان ٢٠٠٧ برأس مال مقداره ٥ مليارات موزعة على ١٠ ملايين سهم بقيمة اسمية ٥٠٠ ل.س، ثم قام بزيادة رأس ماله ليصبح ٧.٥ مليارات، ثم أتبعه زيادات متلاحقة في رأس المال ليصبح 13,701,159,800 حتى تاريخه، ويقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التي بلغ عددها ٢٣ فرعاً^١.

- بنك الشام:

شركة مساهمة مغفلة عامة، تأسس في ٧ أيلول ٢٠٠٦ برأس مال قدره ٥ مليارات بقيمة اسمية ١٠٠٠ ل.س تمت زيادة رأس المال ليصبح 5,250,000,000 يقوم المصرف بكافة الخدمات والأعمال المصرفية وفق متطلبات الشريعة الإسلامية والتي تجيزها الرقابة الشرعية في المصرف بما فيها تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف، ويعتبر أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له، كما يعمل على تحقيق زيادة في نمو العوائد، حيث يعود ذلك بالخير والمنفعة على المتعاملين والمساهمين من خلال تطبيق رقابة مصرفية فعالة، والمساهمة في تعزيز قاعدة الودائع، واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية تحت أطر الشريعة الإسلامية، وتقديم الخدمات والمنتجات والتسهيلات المصرفية المتطورة، وتسويقها بجودة عالية^٢.

^١ البيانات المالية النهائية لبنك سورية الدولي الإسلامي. لعام ٢٠١٨.

^٢ التقرير السنوي لبنك الشام الإسلامي، عام ٢٠١٨، ص ١٠

- بنك البركة - سورية:

شركة مساهمة مغفلة عامة، تأسس في 28 حزيران 2007 برأسمال قدره ٥ مليارات، يمارس البنك كافة العمليات المصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة ووفقاً للنظام الأساسي، وفي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه الرئيسي وفروعه التي أصبح عددها إحدى عشر فرعاً، وقد حصل بنك البركة سورية على جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية للعام 2015، ونظراً لكونه سابقاً في الحصول على المطابقة مع المواصفات العالمية، وبعد الحصول على شهادة ISO 9001: 2008 انعكس ذلك بشكل إيجابي على آليات وإجراءات العمل الداخلية في البنك، وزاد من قدرته التنافسية وسمعته في السوق^١.

- بنك بروة - قطر

بنك بروة هو أحدث بنك إسلامي في قطر مرخص ومنظم من قبل بنك قطر المركزي، يبلغ رأس المال المرخص لبنك بروة ٤ مليارات ريال قطري، بينما يبلغ رأس المال المصدر ٣ مليارات ريال قطري. يُقدّم البنك مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية الإسلامية تتضمن خدمات الأفراد والشركات وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية الخاصة والتمويل العقاري والتمويل الهيكلي والاستثمار وإدارة الأصول.

- مصرف الريان - قطر

حقق مصرف الريان (ش.م.ع.ق)، الذي تأسس في عام ٢٠٠٦، نمواً كبيراً في السنوات الماضية، وتتوافق أعمال البنك تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يُقدّم مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وإدارة الأصول، والخزينة والتمويل التجاري، وقام البنك بتوسيع عملياته في المملكة المتحدة من خلال بنك الريان التابع له. وتستمر الجهود المبذولة لتوفير خدمات متخصصة، وبناء علاقات دائمة في كسب عملاء جدد، بما في ذلك الأفراد والمؤسسات والشركات والحكومات.

- بنك قطر الدولي الإسلامي - قطر

هو بنك إسلامي تابع للقطاع الخاص في دولة قطر ويُقدّم حلولاً مصرفية إسلامية للأفراد والشركات، وقد تأسس البنك في العام ١٩٩١، وهو ملتزم بشكل تام بالتراث والقيم القطرية، تأسس الدولي الإسلامي على ثلاث ركائز هي الثقة ومبدأ الأسرة الواحدة والالتزام، ويواصل البنك تطوير

^١ التقرير السنوي لبنك البركة - سورية لعام ٢٠١٨، ص ١١

هذه الركائز بما يتفق مع احتياجات قاعدة عملائه المتزايدة، كما يساعده نهج التفكير المتطور بشأن الخدمات المصرفية الإسلامية على المساهمة في هذه السوق الرائجة المتنامية بمنتجات تتفق مع الشريعة الإسلامية، وتلبي توقعات جميع عملائهم. يخضع البنك لإشراف مصرف قطر المركزي، وهو حاصل على تصنيف عالٍ للقوة المالية والنظرة المستقبلية من وكالات التصنيف الائتماني الدولية، ولهذا يعمل البنك في إطار المعايير المحلية والدولية لتقديم أفضل منتجات الودائع والتمويل والتأمين لعملائه وفق الشريعة الإسلامية .

- مصرف أبو ظبي الإسلامي - الإمارات

مصرف أبو ظبي الإسلامي هو واحد من أكبر بنوك التجزئة في دولة الإمارات العربية المتحدة. يستفيد ٧٥٠٠٠٠ عميل من شبكة من مؤلفة من ٨٨ فرعاً وأكثر من ٧٠٠ جهاز صراف آلي، وكذلك عبر الإنترنت والهاتف الجوال والهاتف المصرفي، وتوفر لهم إمكانية الوصول إلى حساباتهم على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، اسمه " أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة " من قبل صحيفة فاينانشال تايمز". نشرت أن مصرف أبو ظبي الإسلامي لديه سجل غني من الابتكار، بما في ذلك إدخال غنى حساب التوفير الحائز على جائزة، وبطاقات ذات علامة تجارية مشتركة مع الاتحاد للطيران واتصالات لتكوّن مجموعة واسعة من المنتجات التمويلية.

وكان البنك قد رفع بشكل مستمر قاعدة الأصول على مدى السنوات الخمس الماضية، وتواصل بناء وجودها دولياً في بلدان مثل مصر، التي لديها ٧٠ فرعاً، فضلاً عن المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والسودان والعراق وقطر.

- بنك الشارقة الإسلامية _ الإمارات

في عام 1975 تم تأسيس مصرف الشارقة الإسلامية لتقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات والأفراد، وذلك بموجب مرسوم أميري. لقد تم إنشاء المصرف آنذاك تحت اسم "بنك الشارقة الوطني" وظل يمارس الأعمال المصرفية التقليدية حتى نقطة التحول عام ٢٠٠٢ عندما أصبح أول مصرف في العالم يتحول إلى مصرف إسلامي.

- بنك الامارات الإسلامي - الإمارات

في عام ٢٠٠٤، تم تأسيس المصرف لتقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية مع أعلى معايير مبادئ الشريعة الإسلامية، يُقدّم مجموعة واسعة من المنتجات المصممة للأفراد والشركات الصغيرة

والشركات الكبيرة، الإمارات الإسلامي هو الخيار الصحيح للذين يبحثون عن التميز في إدارة مواردهم المالية.

- بنك الجزيرة - السعودية

يعتبر بنك الجزيرة من المؤسسات المالية القيادية السريعة النمو، وهو " مجموعة مالية سعودية تضع العميل في مركز اهتمامها، وتعمل دوماً على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات يُقدّمها موظفون أكفاء ومتخصصون يتفانون في خدمة العميل" في شهر أبريل ٢٠١٨ أعلنت هيئة السوق المالية الموافقة على طلب بنك الجزيرة زيادة رأس ماله عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة ٣ مليارات ريال لزيادة رأس ماله من (٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال إلى (٨,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال. في العام ١٩٩٨م، اتخذ مجلس إدارة البنك قراراً استراتيجياً بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة، ولضمان ذلك قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد من توافقها مع أحكام الشريعة.

- بنك الرياض - السعودية

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام ١٩٥٧م، ويبلغ رأس المال ٣٠ مليار ريال سعودي. بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، ويُقدّم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية للأفراد والشركات. يحرص البنك على توظيف قاعدته الرأسمالية القوية وخبرته العريقة للقيام بدور ريادي في مجال التمويل بالمملكة، وقد برز البنك كعمول رائد ينظّم، ويشارك في العديد من القروض المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والبتروكيماويات علاوة على عدد من أبرز مشاريع البنية الأساسية في المملكة، أما على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، فيُقدّم البنك حلاً مصرفية مصممة لتلبية احتياجاتهم ومتطلبات الشرائح الاقتصادية المختلفة.

- مصرف الراجحي - السعودية

بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957م، ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من ٦٠ عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية.

وتم افتتاح أول فرع لمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام ١٩٥٧م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام ١٩٧٩م في حي الشميسي.

وقد شهد العام ١٩٧٨م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة، وفي عام ١٩٨٨ تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، وبما أن المصرف يركز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مُشكلاً معايير صناعية وتنموية يُحتذى بها، يتمتع مصرف الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي، وهو يدير أصولاً بقيمة ٣٤٣ مليار ريال سعودي (٩٠ مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأس ماله ١٦.٢٥ مليار ريال سعودي (٤.٣ مليارات دولار)، ويعمل فيه أكثر من ١٠,٢٠٠ موظفاً، ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من ٥٧٠ فرعاً وأكثر من ٤,٧٩٤ جهاز صراف آلي و٧٤,٦١٢ أجهزة نقاط بيع، و٢٣٣ مركزاً للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية.

توصيف مؤشرات الأداء المالي في المصارف عينة الدراسة

أولاً: المصارف الإسلامية السورية

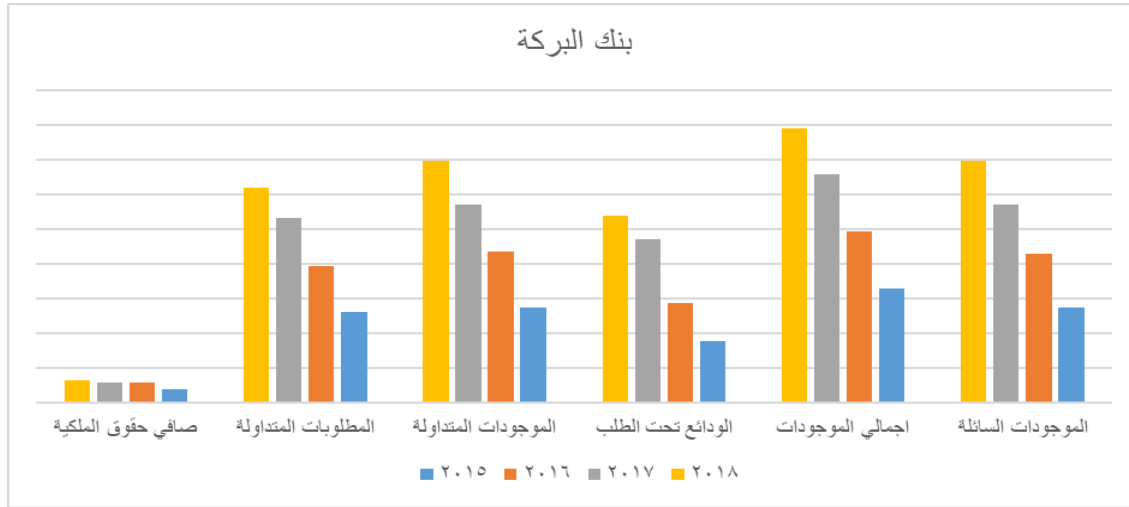
١- بنك البركة

الجدول رقم (١) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك البركة

سوريا						
المصرف	السنة	الموجودات السائلة	اجمالي الموجودات	الودائع تحت الطلب	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
بنك البركة	2015	136,570,362,909	164,467,974,931	87,568,133,185	136,995,402,800	131,089,884,034
	2016	214,359,157,757	247,081,745,080	143,751,959,000	217,966,312,342	196,472,787,039
	2017	286,170,216,968	328,872,527,436	235,242,178,859	286,426,426,968	266,497,140,070
	2018	348,300,550,771	396,365,273,596	269,456,025,835	348,337,868,062	310,325,240,774
						صافي حقوق الملكية
						17,969,799,899
						28,470,015,015
						28,025,059,666
						31,946,424,767

ازدادت كل من الموجودات والودائع تحت الطلب وحقوق الملكية لدى البنك عاماً بعد عام، حيث بيّنت النتائج تحسّن أداء المصرف، وقد بلغت أقصاها عام ٢٠١٨، ويبيّن الشكل التالي ارتفاع كل من الموجودات والودائع تحت الطلب والموجودات السائلة وحقوق الملكية لدى البنك عاماً بعد عام بوتيرة عالية، بينما ارتفعت حقوق الملكية بنسبة منخفضة.

الشكل رقم (١) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك البركة

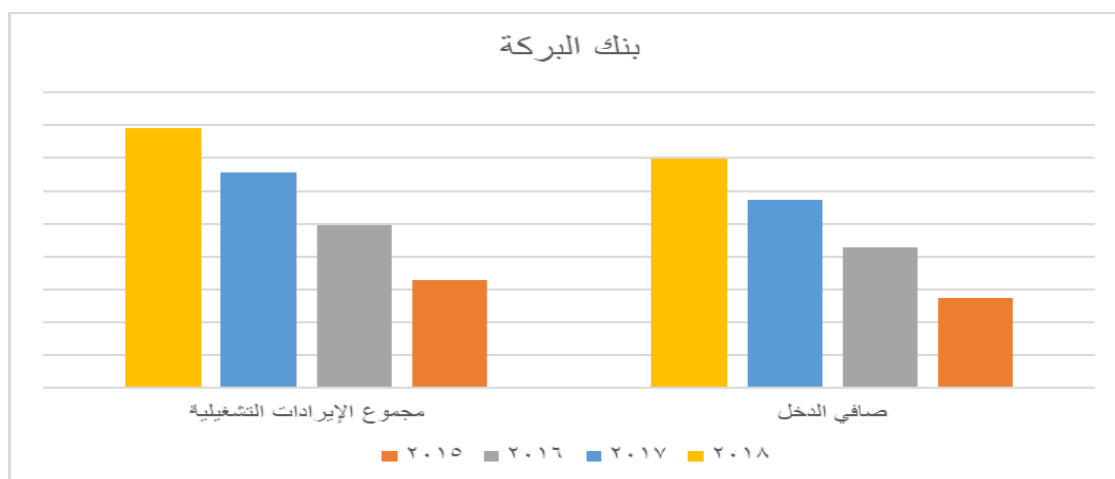


الجدول رقم (٢) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك البركة

سوريا			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
البركة	2015	136,570,362,909	164,467,974,931
	2016	214,359,157,757	247,081,745,080
	2017	286,170,216,968	328,872,527,436
	2018	348,300,550,771	396,365,273,596

يُبين الجدول أعلاه ارتفاع كل من صافي الدخل والإيرادات التشغيلية لدى البنك عاماً بعد عام من الطبيعي أن ينعكس الارتفاع الكبير الحاصل في سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية على بند تقييم مركز القطع البنوي لدى المصارف مسجلاً أرباح بقيمة كبيرة جداً، الأمر الذي يساهم في ارتفاع كبير في قيمة إجمالي الدخل التشغيلي لديها، ومن الطبيعي أن هذه الأرباح تبقى وهمية وغير محققة وغير قابلة للتوزيع على المساهمين، لذا فقد ألزم مصرف سورية المركزي المصارف بأن تفصل بين الأرباح المحققة وبين الأرباح غير المحققة بهدف غايات الإفصاح، وعدم تضليل قارئ القوائم المالية.

الشكل رقم (٢) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك البركة



ويُبيّن الشكل أعلاه ارتفاع كل من صافي الدخل والإيرادات التشغيلية لدى البنك عاماً بعد عام، حيث بلغت ذروتها عام ٢٠١٨.

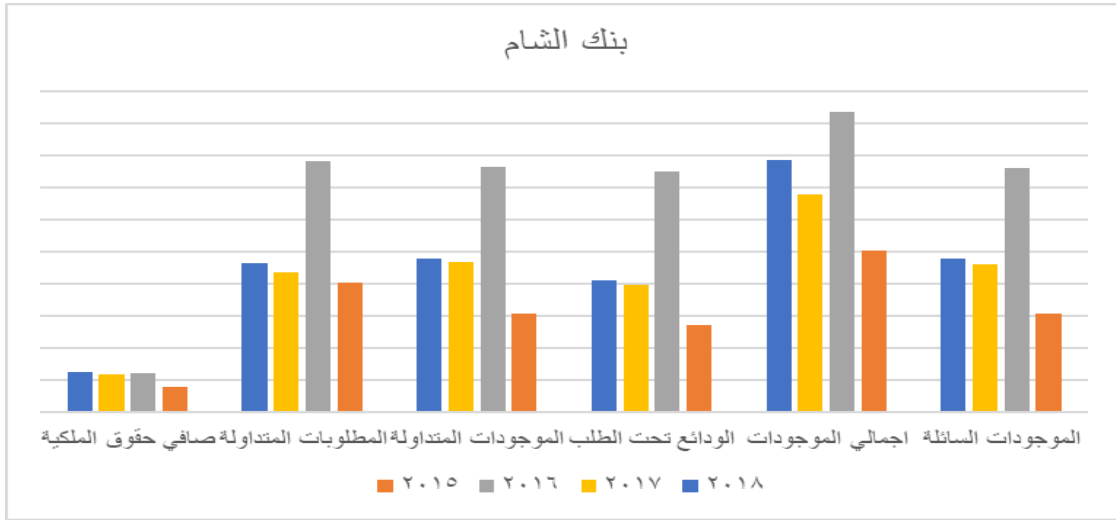
٢ - بنك الشام الإسلامي

الجدول رقم (٣) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الشام الإسلامي

سوريا						
صافي حقوق الملكية	المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	الودائع تحت الطلب	إجمالي الموجودات	الموجودات السائلة	السنة
15,328,125,678	80,642,735,400	61,446,537,202	54,279,978,392	100,516,688,700	61,287,845,110	2015
24,155,080,516	156,468,890,013	152,612,059,593	149,664,868,616	186,983,445,128	151,761,139,429	2016
23,503,887,688	87,004,557,728	93,244,011,629	78,861,129,018	135,617,226,497	92,145,367,289	2017
24,856,552,423	92,807,257,695	95,753,544,003	82,189,110,890	156,709,037,671	95,618,610,198	2018

تعمل المصارف بشكل مستمر على زيادة حقوق المساهمين، وتوليها الأهمية الكبرى، لذلك حرصت على تنميتها، حيث ازدادت حقوق المساهمين بشكل كبير لعدة أسباب، أهمها الزيادات المتتالية على رأس المال، والأرباح المتراكمة نتيجة احتجازها، وتقليل توزيعها على الملاك، الأمر الذي ساهم في تحسين الوضع عاماً بعد عام، وجاء جزء من هذه الزيادة نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، حيث إن جزءاً من حقوق المساهمين هو بالقطع الأجنبي، كما ارتفعت قيمة موجوداتها في العام ٢٠١٦، ثم عاودت الانخفاض عام ٢٠١٧ بسبب تحسين سعر صرف الليرة السورية خلال العام، ويبيّن الشكل التالي تطور الموجودات والمطالب وحقوق الملكية في البنك.

الشكل رقم (٣) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الشام الإسلامي

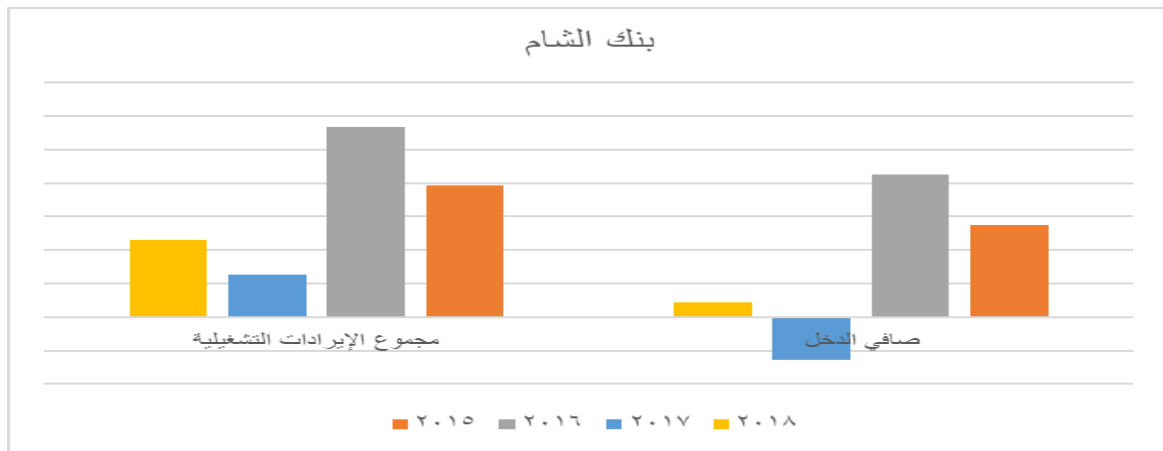


الجدول رقم (٤) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الشام

سوريا			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
الشام	2015	5,486,378,250	7,872,829,426
	2016	8,505,241,821	11,350,996,072
	2017	(2,553,729,567)	2,560,289,623
	2018	858,441,699	4,577,934,539

ازداد كل من صافي الدخل والإيرادات التشغيلية في المصرف خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٥، ثم بدأ بالانخفاض في عام ٢٠١٧، ليعاود ارتفاعه مجدداً في عام ٢٠١٨، وهو ما يبيّنه الشكل أدناه.

الشكل رقم (٤) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الشام



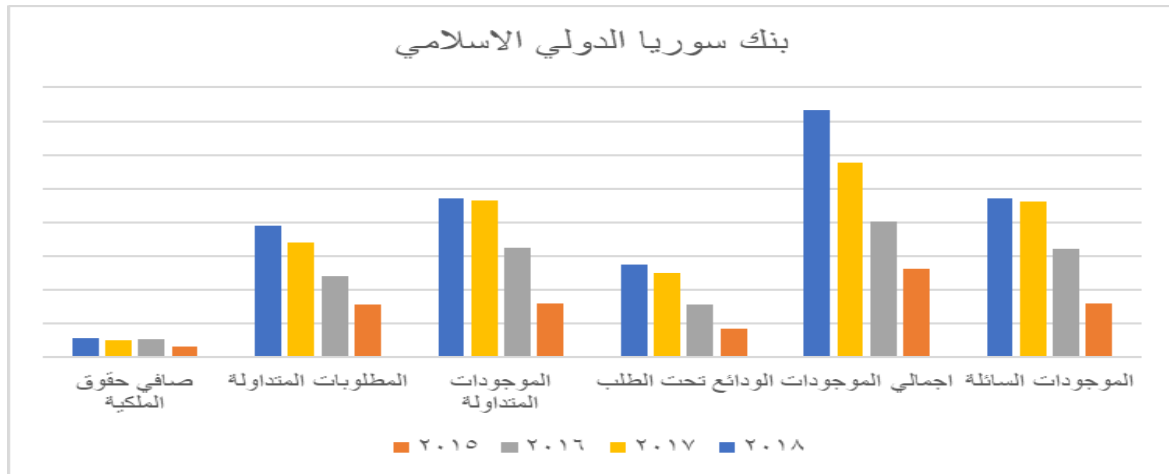
٣- بنك سورية الدولي الإسلامي

الجدول رقم (٥) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك سورية الدولي الإسلامي

سوريا						
المصرف	السنة	الموجودات السائلة	اجمالي الموجودات	الودائع تحت الطلب	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
بنك سورية الدولي الإسلامي	2015	78,821,666,664	131,186,846,839	42,070,195,908	79,450,682,458	77,947,914,592
	2016	160,545,505,257	201,288,860,006	77,728,880,400	161,505,915,770	120,632,189,761
	2017	230,813,403,529	289,075,626,334	124,628,443,578	232,110,569,387	170,262,867,939
	2018	234,813,051,495	366,177,633,981	136,954,037,868	235,956,067,903	194,743,471,782
صافي حقوق الملكية						
						15,207,904,903
						26,762,127,244
						25,172,850,248
						27,527,496,565

ظلت كل من موجودات ومطالب وحقوق الملكية في البنك بارتفاع طوال سنوات الدراسة، بلغت أقصاها خلال عام ٢٠١٨، محدثة زيادة لا بأس فيها في مؤشرات البنك.

الشكل رقم (٥) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك سورية الدولي الإسلامي

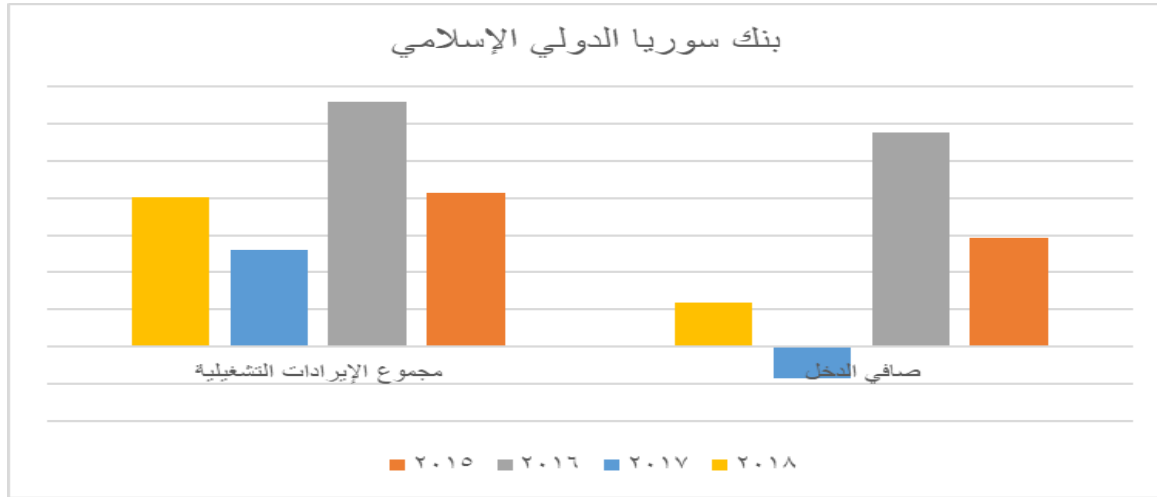


الجدول رقم (٦) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك سورية الدولي الإسلامي

سوريا			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك سورية الدولي الإسلامي	2015	5,845,816,078	8,271,431,722
	2016	11,558,069,582	13,219,880,254
	2017	(1,738,862,604)	5,210,177,602
	2018	2,363,640,668	8,072,638,578

انخفض أداء البنك في عام ٢٠١٧، محققاً نتائج سالبة في صافي الدخل، ثم عاود الارتفاع مجدداً عام ٢٠١٨، دليل على تحسن أدائه التشغيلي وأدائه الكلي بشكل عام، محققاً نتائج إيجابية جيدة، ويعتبر بنك سورية الدولي الإسلامي الأفضل من بين باقي البنوك السورية عينة الدراسة.

الشكل رقم (٦) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك سورية الدولي الإسلامي



ثانياً: المصارف الإسلامية السعودية

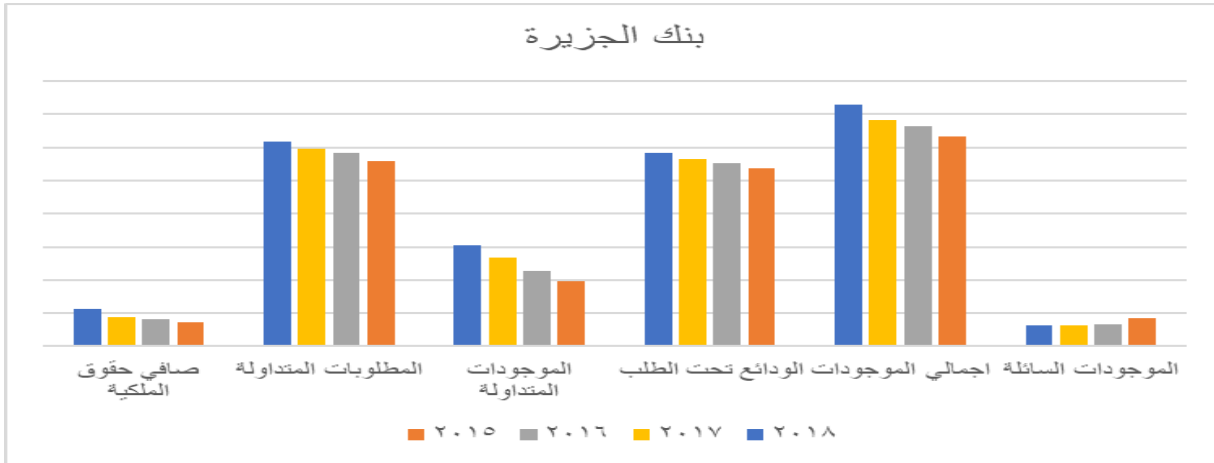
١ - بنك الجزيرة

الجدول رقم (٧) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الجزيرة

المملكة العربية السعودية							المصرف
صافي حقوق الملكية	المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	الودائع تحت الطلب	إجمالي الموجودات	الموجودات السائلة	السنة	
7,413,469	55,850,665	19,705,114	53,822,504	63,264,134	8,432,513	2015	بنك الجزيرة
8,103,526	58,215,842	22,827,337	55,147,466	66,319,368	6,534,593	2016	
8,828,839	59,458,616	26,704,863	56,450,911	68,287,455	6,344,316	2017	
11,244,472	61,758,726	30,315,146	58,227,528	73,003,198	6,262,871	2018	

حقق البنك انخفاضات متتالية في الموجودات السائلة، وارتفاعات متتالية في إجمالي الموجودات، والمطالب وحقوق الملكية بنسب ودرجات متفاوتة، حيث كان أصوله والتزاماته وحقوق ملكيته منخفضة مقارنةً بباقي المصارف السعودية، كما في الشكل أدناه.

الشكل رقم (٧) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الجزيرة

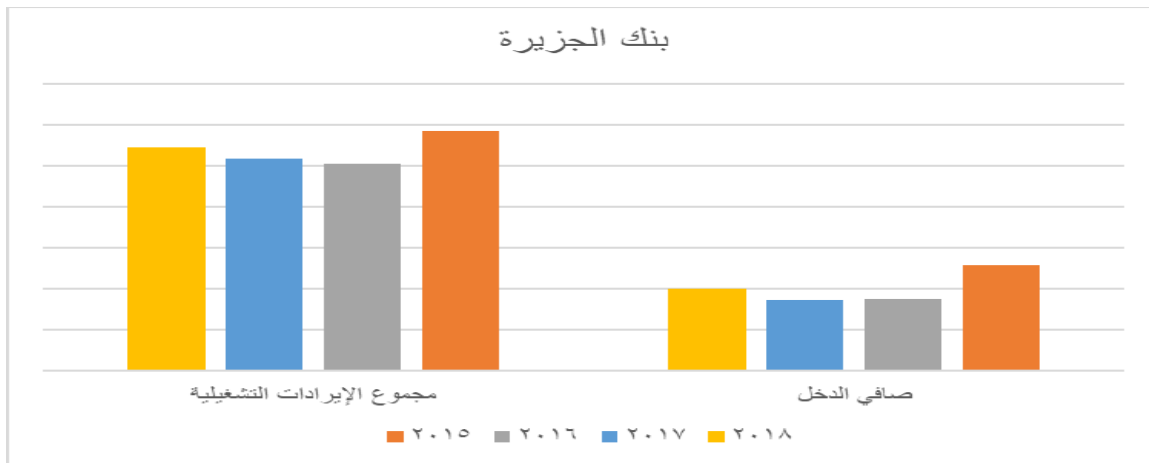


الجدول رقم (٨) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الجزيرة

المملكة العربية السعودية			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك الجزيرة	2015	1,287,119	2,921,521
	2016	871,942	2,518,637
	2017	857,514	2,579,738
	2018	1,000,307	2,718,098

انخفض الأداء الكلي للبنك خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، ثم بدأ بالارتفاع في عام ٢٠١٨، ما يشير إلى تحسن أدائه، بينما تحسن مؤشر الإيرادات التشغيلية بدءاً من عام ٢٠١٧، دون أن ينعكس ذلك في الأداء الكلي للبنك، والذي ظهر فيما بعد في عام ٢٠١٨.

الشكل رقم (٨) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الجزيرة

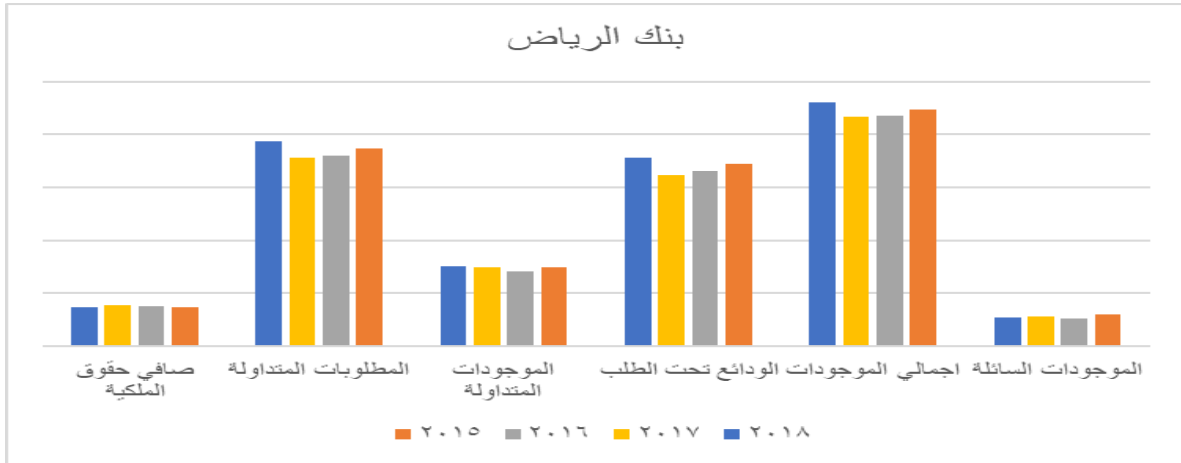


الشكل رقم (٩) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الرياض

المملكة العربية السعودية						السنة	المصرف
صافي حقوق الملكية	المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	الودائع تحت الطلب	اجمالي الموجودات	الموجودات السائلة		
36,545,112	186,770,763	74,604,834	172,351,826	223,315,875	29,839,430	2015	بنك الرياض
37,773,061	179,845,940	70,986,713	165,520,062	217,619,001	25,829,332	2016	
38,622,993	177,659,178	74,246,358	161,421,717	216,282,171	27,876,455	2017	
36,774,216	193,125,360	75,345,120	178,402,670	229,899,576	27,352,348	2018	

انخفضت كافة المؤشرات خلال العام ٢٠١٦، ثم بدأت بالتحسن فيما بعد، عدا صافي حقوق الملكية، التي بقيت في ارتفاع متزايد حتى عام ٢٠١٧، ثم انخفضت عام ٢٠١٨، والموجودات السائلة التي تذبذبت عاماً في انخفاض و عاماً في ارتفاع.

الشكل رقم (٩) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الرياض

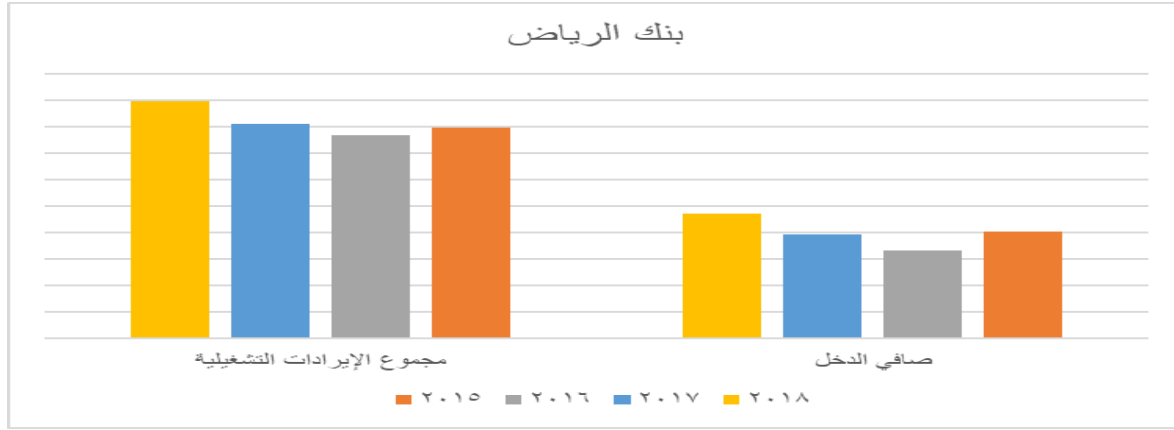


الجدول رقم (١٠) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الرياض

المملكة العربية السعودية			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك الرياض	2015	4,049,477	7,965,963
	2016	3,342,487	7,702,280
	2017	3,945,996	8,125,211
	2018	4,716,085	8,967,401

انخفض أداء البنك خلال العام ٢٠١٦، من خلال انخفاض كل من صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية، ثم بدأت بالتحسن فيما بعد، بنسب جيدة نوعاً ما، شأنه شأن باقي البنوك التي تحسنت عام ٢٠١٨.

الشكل رقم (١٠) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الرياض



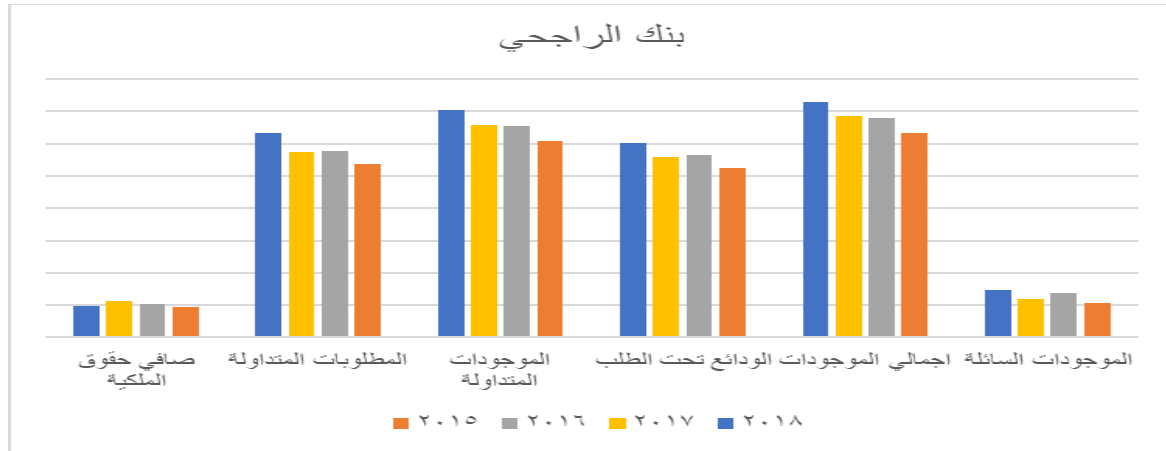
٣- بنك الراجحي

الجدول رقم (١١) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الراجحي

المملكة العربية السعودية						السنة	المصرف
صافي حقوق الملكية	المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	الودائع تحت الطلب	اجمالي الموجودات	الموجودات السائلة		
46,639,054	268,980,594	304,059,504	262,379,865	315,619,648	53,964,772	2015	بنك الراجحي
51,946,872	287,764,945	327,755,433	281,510,106	339,711,817	68,728,430	2016	
55,750,918	287,365,610	328,928,931	278,579,012	343,116,528	58,992,266	2017	
48,554,018	316,449,812	351,179,408	301,198,749	365,003,830	74,054,054	2018	

انخفضت كل من الموجودات السائلة، والودائع تحت الطلب خلال العام ٢٠١٧ لتعاود الارتفاع في العام التالي، ثم بدأت بالتحسن فيما بعد، حيث يُعدّ عام ٢٠١٨ عام التحسن في كافة المصارف عينة الدراسة.

الشكل رقم (١١) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الراجحي

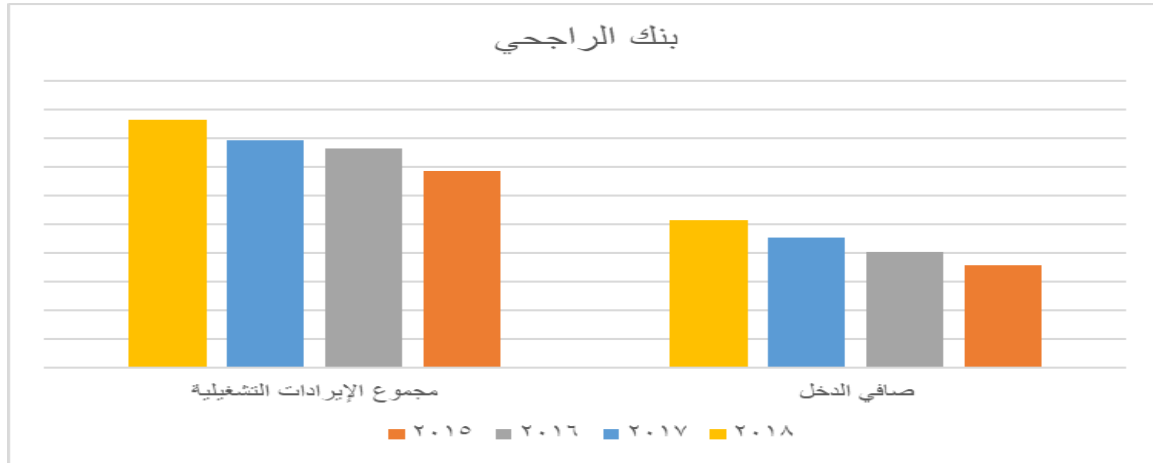


الجدول رقم (١٢) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الراجحي

المملكة العربية السعودية			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك الراجحي	2015	7,130,075	13,745,775
	2016	8,125,960	15,283,611
	2017	9,120,726	15,904,854
	2018	10,296,867	17,319,518

ارتفع صافي الدخل لدى بنك الراجحي، وبلغ أقصى قيمة له عام ٢٠١٨ تراففاً مع زيادة الإيرادات التشغيلية، حيث كانت نسبة الزيادة في الإيرادات التشغيلية أكبر من نسبة الزيادة في صافي الدخل خلال الفترة المدروسة، ويعتبر بنك الراجحي البنك ذا الأداء الأفضل من بين المصارف السعودية، عينة الدراسة.

الشكل رقم (١٢) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الراجحي



ثالثاً: المصارف الإسلامية الإماراتية

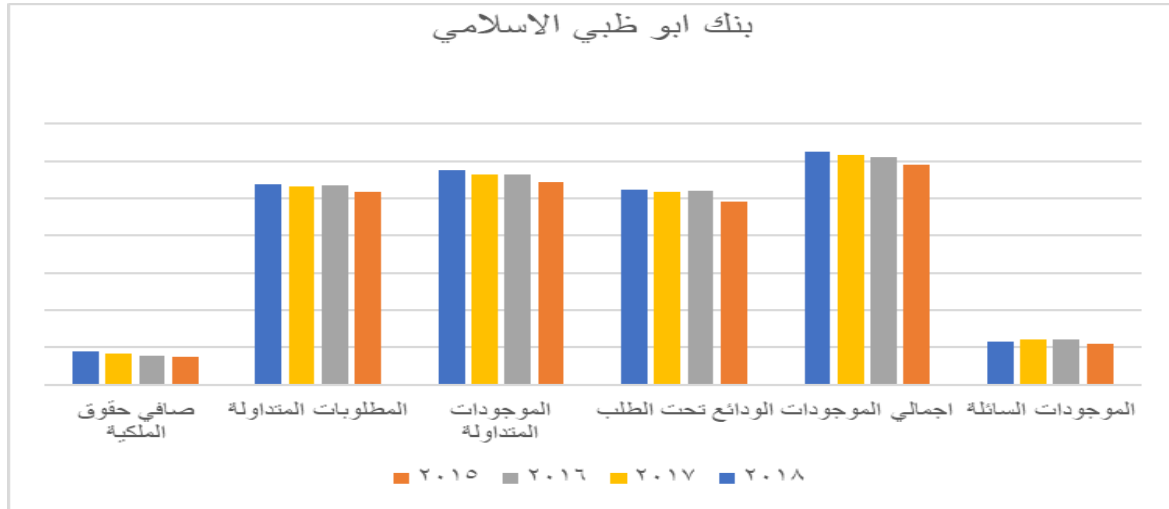
١ - بنك أبو ظبي الإسلامي

الجدول رقم (١٣) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك أبو ظبي الإسلامي

الإمارات العربية المتحدة						
المصرف	السنة	الموجودات السائلة	اجمالي الموجودات	الودائع تحت الطلب	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة
بنك أبو ظبي الإسلامي	2015	21,753,675	118,377,662	98,032,770	109,056,877	103,302,431
	2016	24,024,497	122,289,725	103,967,967	113,061,114	106,831,084
	2017	24,233,108	123,277,599	103,692,177	112,940,019	106,704,435
	2018	23,190,025	125,193,915	104,542,001	115,001,858	107,457,230

عانى البنك من انخفاض الموجودات السائلة خلال عام ٢٠١٨، بينما كانت باقي المؤشرات في تحسن ملموس، ظهر ذلك جلياً في زيادة الموجودات والمطالب وحقوق الملكية، التي بقيت في ارتفاع مستمر طيلة سنوات الدراسة.

الشكل رقم (١٣) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك أبو ظبي الإسلامي

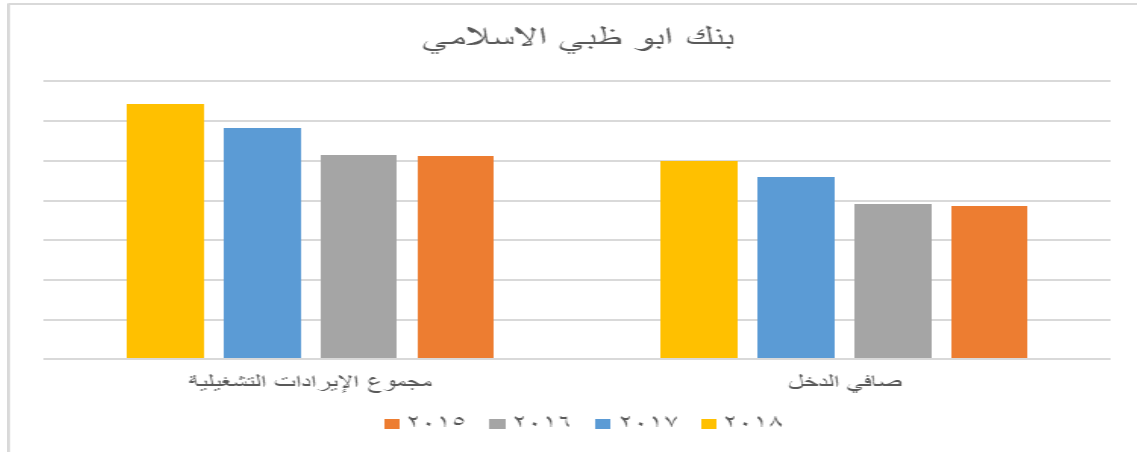


الجدول رقم (١٤) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك أبو ظبي الإسلامي

الامارات العربية المتحدة			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك أبو ظبي الإسلامي	2015	1,934,043	2,556,986
	2016	1,953,558	2,575,472
	2017	2,300,123	2,914,766
	2018	2,500,786	3,219,642

ارتفع أداء البنك عاماً بعد عام نتيجة تحسن العمليات التشغيلية في البنك خلال الفترة المدروسة، وهو البنك الأفضل مقارنةً بباقي المصارف الإماراتية في العينة، من حيث العديد من المؤشرات، أبرزها صافي الدخل، ومجموع الإيرادات التشغيلية.

الشكل رقم (١٤) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك أبو ظبي الإسلامي



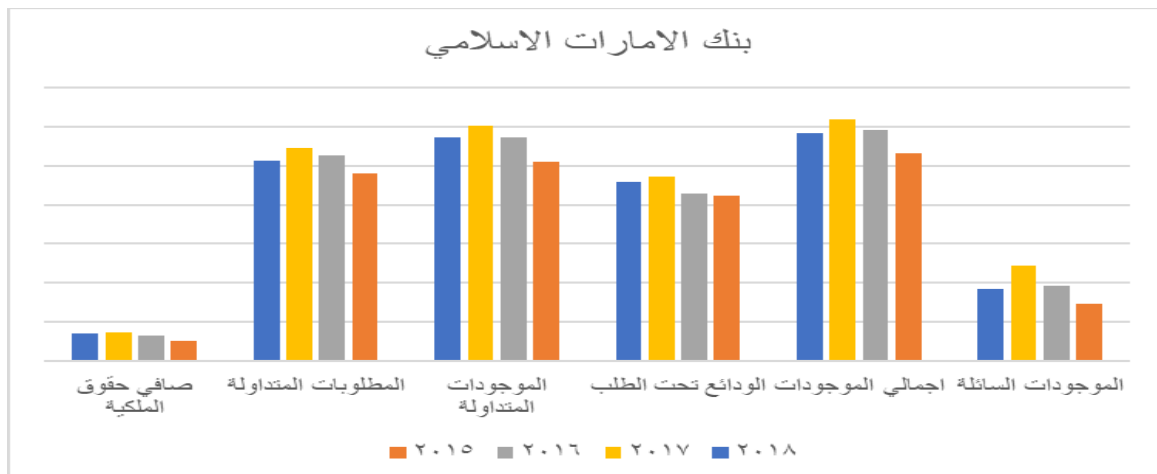
٢- بنك الإمارات الإسلامي

الجدول رقم (١٥) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الإمارات الإسلامي

الإمارات العربية المتحدة						السنة	المصرف
صافي حقوق الملكية	المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	الودائع تحت الطلب	اجمالي الموجودات	الموجودات السائلة		
5,094,751	48,107,427	51,095,914	42,362,886	53,202,178	14,628,389	2015	بنك الإمارات الإسلامي
6,688,775	52,539,414	57,239,777	42,938,925	59,228,189	19,417,995	2016	
7,309,186	54,572,178	60,084,575	47,108,635	61,881,364	24,440,628	2017	
7,211,162	51,168,245	57,118,704	45,753,157	58,379,407	18,425,686	2018	

انخفضت كافة المؤشرات خلال عام ٢٠١٨ نتيجة تراجع أداء البنك خلال الفترة المدروسة ولكافة سنوات الدراسة، حيث كانت نسبة الزيادة كبيرة ما بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٦، بدأت تتزايد بمعدل متناقص بين عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى أن بدأت بالانخفاض عام ٢٠١٨.

إلى الشكل رقم (١٥) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الإمارات الإسلامي

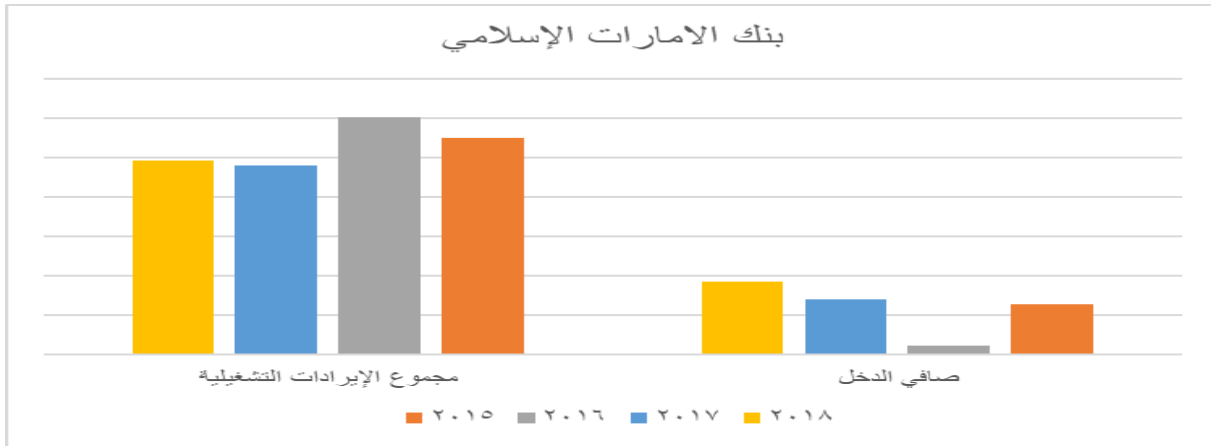


الجدول رقم (١٦) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الإمارات الإسلامي

الإمارات العربية المتحدة			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك الإمارات الإسلامي	2015	640,679	2,750,253
	2016	105,632	3,009,396
	2017	701,998	2,392,293
	2018	924,259	2,463,389

انخفض صافي الدخل بشكل كبير خلال عام ٢٠١٦، ثم بدأت بالتحسن فيما بعد بوتيرة عالية نتيجة تحسن العمليات الاستثمارية والتمويلية، بينما انخفضت الإيرادات التشغيلية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الشكل رقم (١٦) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الإمارات الإسلامي



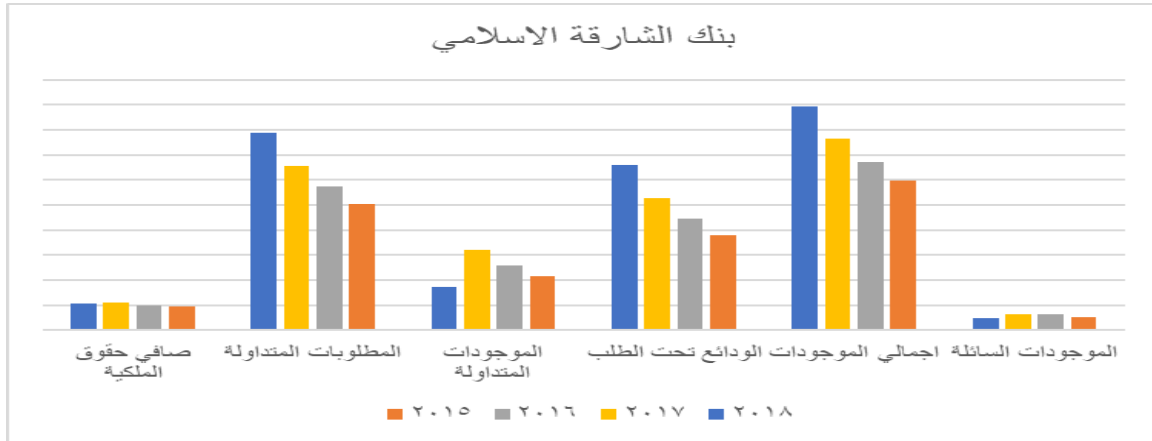
٣- بنك الشارقة الإسلامي

الجدول رقم (١٧) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الشارقة الإسلامي

الإمارات العربية المتحدة							
المصرف	السنة	الموجودات السائلة	إجمالي الموجودات	الودائع تحت الطلب	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	صافي حقوق الملكية
بنك الشارقة الإسلامي	2015	2,602,045	29,882,693	18,999,390	10,701,539	25,178,292	4,704,401
	2016	3,205,875	33,539,226	22,179,896	12,826,982	28,682,982	4,856,244
	2017	3,103,111	38,288,519	26,394,764	16,031,779	32,769,239	5,519,280
	2018	2,440,868	44,745,487	32,987,056	8,661,320	39,357,855	5,387,632

هناك انخفاض ملحوظ في الموجودات السائلة لدى البنك يرافقه انخفاض ملحوظ أيضاً في الودائع تحت الطلب والموجودات المتداولة خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت كافة المؤشرات خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، ثم انخفضت خلال عام ٢٠١٨.

الشكل رقم (١٧) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الشارقة الإسلامي

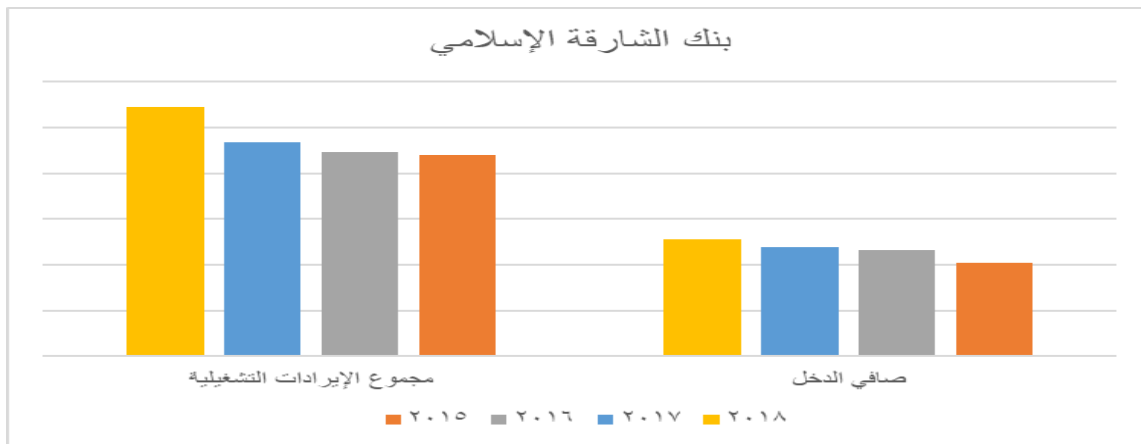


الجدول رقم (١٨) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الشارقة الإسلامي

الإمارات العربية المتحدة			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك الشارقة الإسلامي	2015	409,925	877,277
	2016	462,887	890,374
	2017	477,674	933,815
	2018	510,379	1,087,687

ارتفع صافي الدخل بوتيرة منخفضة خلال الفترة المدروسة، رافقه ارتفاع منخفض في الإيرادات التشغيلية، لتنمو كل منها بنفس الوتيرة، حيث كان البنك الأسوأ أداءً بين المصارف الإسلامية الإماراتية الداخلة ضمن الدراسة.

الشكل رقم (١٨) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الشارقة الإسلامي



رابعاً: المصارف الإسلامية القطرية

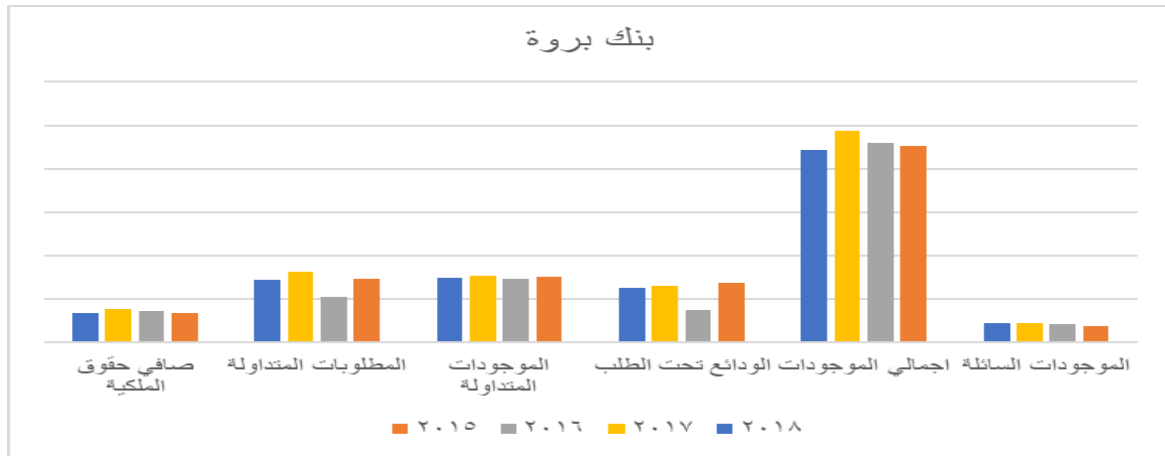
١- بنك بروة

الجدول رقم (١٩) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك بروة

قطر							المصرف
السنة	الموجودات السائلة	اجمالي الموجودات	الودائع تحت الطلب	الموجودات المتداولة	المطلوبات المتداولة	صافي حقوق الملكية	
2015	3,800,782	45,201,618	13,586,284	15,020,088	14,660,971	6,794,626	بنك بروة
2016	4,278,588	46,049,680	7,330,726	14,626,874	10,399,854	7,239,962	
2017	4,330,327	48,637,154	13,118,845	15,289,065	16,219,431	7,607,929	
2018	4,342,832	44,361,540	12,534,454	14,885,817	14,392,225	6,749,968	

كان أداء البنك متذبذباً خلال الفترة المدروسة، حيث تذبذب إجمالي موجودات البنك وودائعه تحت الطلب بين عام وآخر لتتراجع خلال عام ٢٠١٨، حيث انخفض إجمالي الموجودات انخفاضاً كبيراً خلال عامي ٢٠١٧-٢٠١٨، بينما انخفضت باقي المؤشرات بنسبة أقل من انخفاض الموجودات.

الشكل رقم (١٩) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك بروة

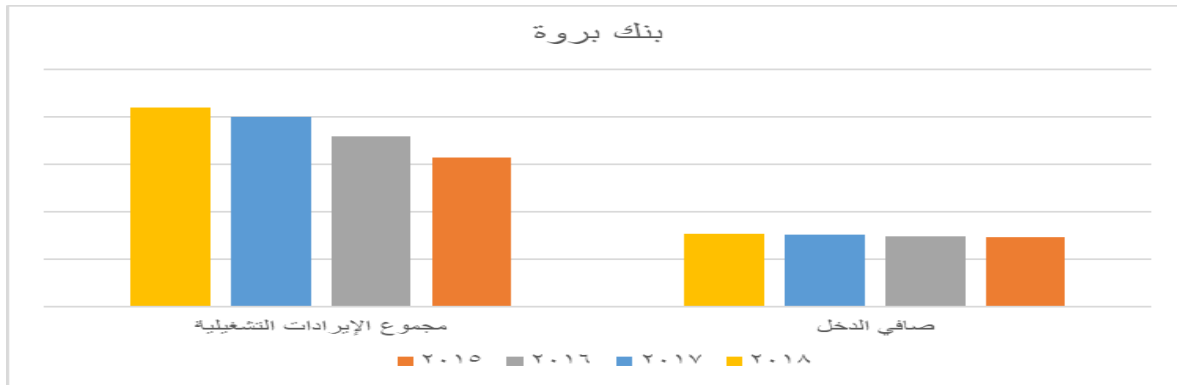


الجدول رقم (٢٠) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك بروة

قطر			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك بروة	2015	728,017	1,573,570
	2016	738,802	1,795,426
	2017	754,324	2,000,643
	2018	764,966	2,091,915

ارتفع صافي الدخل في البنك بنسبة أقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية خلال الفترة المدروسة، ما يدل على تحسن الأداء التشغيلي وكفاءة العمليات التشغيلية للبنك، وكان البنك ذو الأداء المتواضع بين المصارف الإسلامية القطرية الثلاثة.

الشكل رقم (٢٠) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك بروة



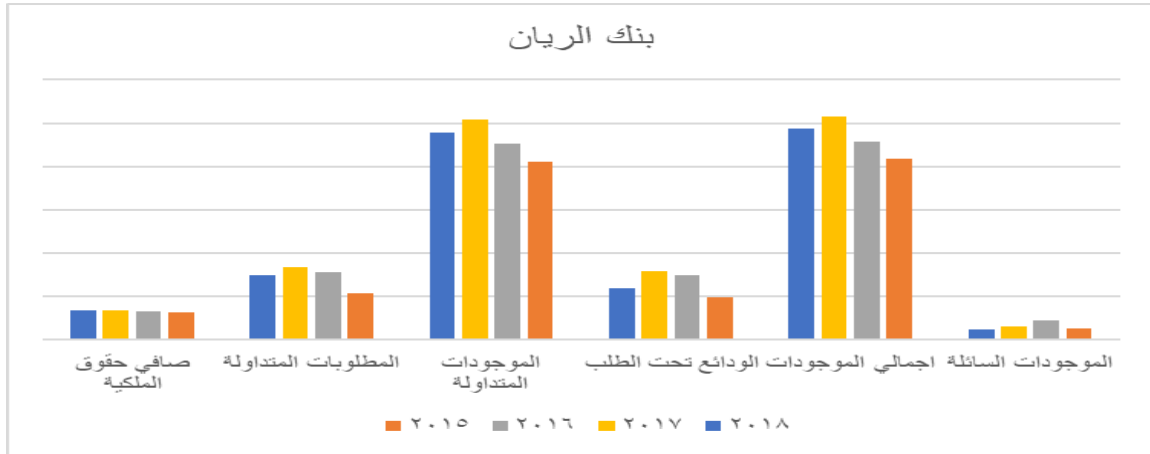
٢- بنك الريان

الجدول رقم (٢١) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الريان

قطر							المصرف
صافي حقوق الملكية	المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	الدائع تحت الطلب	اجمالي الموجودات	الموجودات السائلة	السنة	
12,358,223	21,533,686	82,304,624	19,528,353	83,331,413	5,113,184	2015	بنك الريان
12,873,513	31,166,924	90,464,995	29,593,332	91,530,735	8,818,324	2016	
13,389,938	33,648,688	101,632,268	31,744,159	102,948,972	6,111,719	2017	
13,473,783	29,520,379	95,692,399	23,752,592	97,294,213	4,523,290	2018	

انخفضت كافة المؤشرات خلال الفترة، ثم بدأت بالتحسن فيما بعد، عدا صافي حقوق الملكية، فقد نمت طوال سنوات الدراسة، حيث بلغت كافة المؤشرات أوجها خلال عام ٢٠١٧.

الشكل رقم (٢١) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك الريان

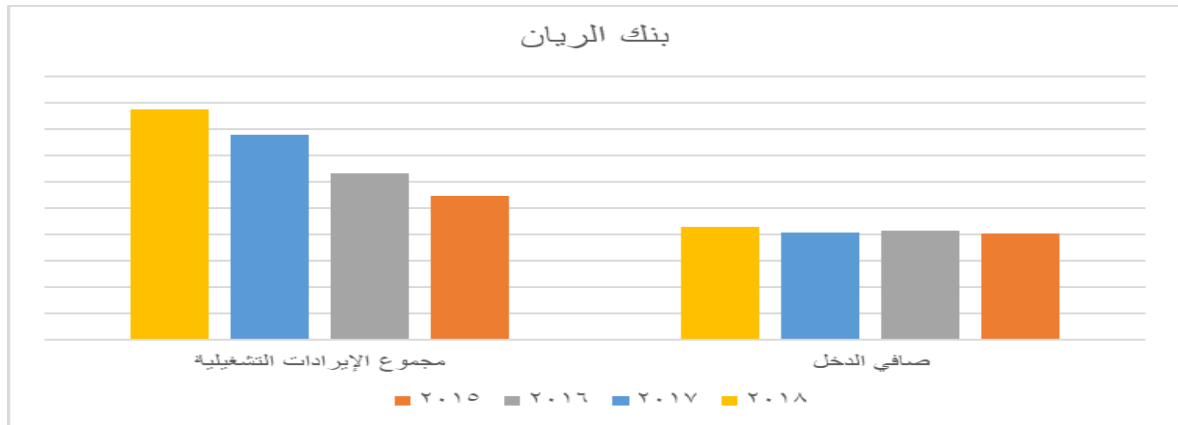


الجدول رقم (٢٢) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الريان

قطر			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك الريان	2015	2,026,137	2,742,076
	2016	2,076,055	3,154,545
	2017	2,040,737	3,892,669
	2018	2,139,509	4,376,857

كان ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنك خلال الفترة أكبر من ارتفاع صافي الدخل، وهذا مؤشر إيجابي على كفاءة العمليات الداخلية في البنك.

الشكل رقم (٢٢) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك الريان



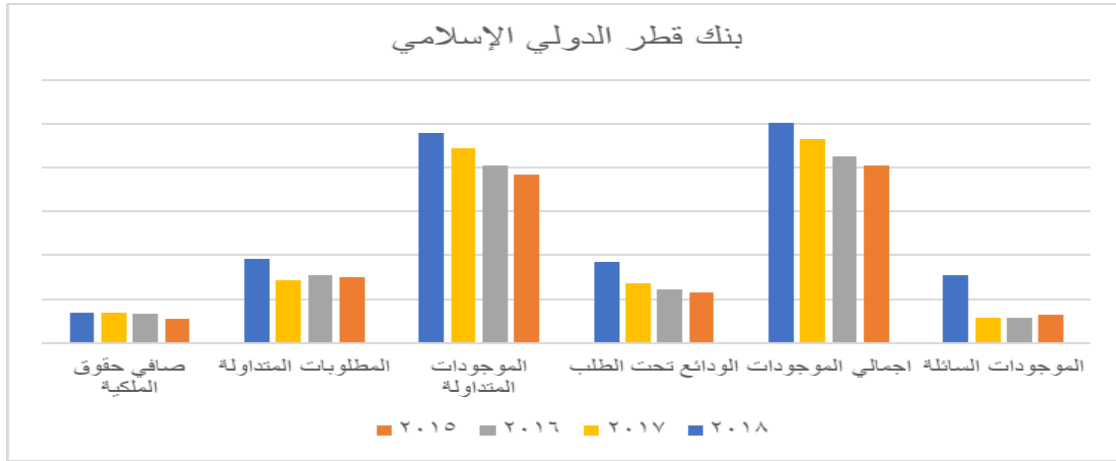
٣- بنك قطر الدولي الإسلامي

الجدول رقم (٢٣) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك قطر الدولي الإسلامي

قطر							المصرف
صافي حقوق الملكية	المطلوبات المتداولة	الموجودات المتداولة	الودائع تحت الطلب	إجمالي الموجودات	الموجودات السائلة	السنة	
5,529,112	14,932,899	38,552,791	11,572,438	40,540,045	6,531,295	2015	بنك قطر الدولي الإسلامي
6,677,030	15,453,815	40,417,354	12,259,233	42,550,960	5,809,120	2016	
6,816,565	14,218,200	44,386,059	13,500,178	46,618,980	5,706,248	2017	
6,830,087	19,211,513	47,889,202	18,465,304	50,259,955	15,536,205	2018	

ارتفعت كافة المؤشرات بوتيرة عالية عام ٢٠١٨ بعد أن سجلت تراجعاً ملحوظاً خلال الأعوام السابقة في كل من موجوداتها السائلة ومطلوباتها المتداولة.

الشكل رقم (٢٣) الموجودات والمطالب وحقوق الملكية لبنك قطر الدولي الإسلامي

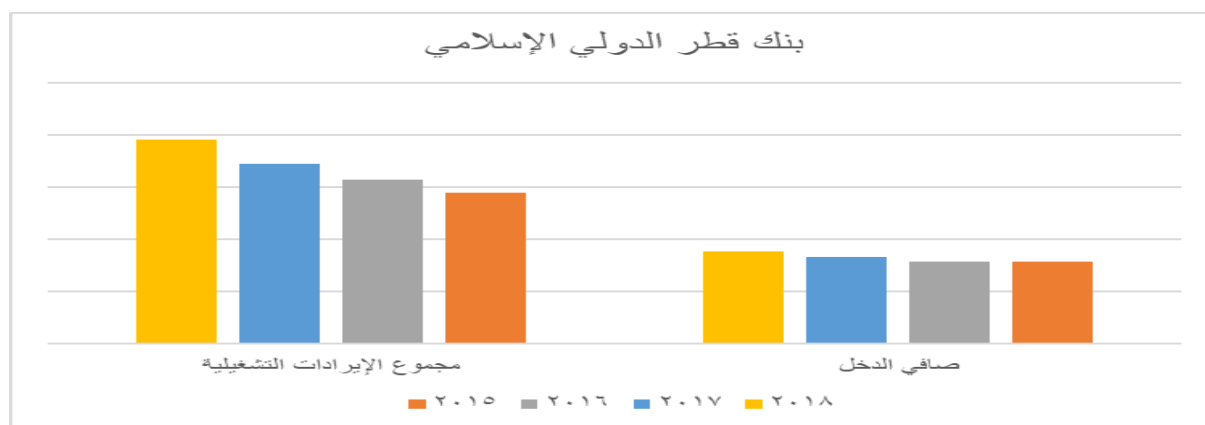


الجدول رقم (٢٤) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك قطر الدولي الإسلامي

قطر			
المصرف	السنة	صافي الدخل	مجموع الإيرادات التشغيلية
بنك قطر الدولي الإسلامي	2015	784,152	1,446,506
	2016	784,771	1,568,826
	2017	832,209	1,724,333
	2018	882,144	1,956,339

تحسن أداء البنك تدريجياً خلال سنوات الدراسة ترافقاً مع ازدياد كل من صافي الدخل والإيرادات التشغيلية، وهو ما يعطي مؤشراً إيجابياً على أداء البنك وثقة المساهمين به.

الشكل رقم (٢٤) تطور صافي الدخل ومجموع الإيرادات التشغيلية لبنك قطر الدولي الإسلامي



تنوع صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية السورية

تنوع صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية السورية:

تم افتراض قيمة وسطية (٣) لمعرفة ما إذا كانت البنوك تقوم بالتنوع أم لا، فإذا تجاوز البنك القيمة الوسطية (٣) فإنه يتبع سياسة التنوع، وإذا لم يتجاوزها، فإنه لا يتبع سياسة التنوع.

الجدول رقم (٢٥) تنوع صيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية السورية

٢٠١٥								سوريا
مربحة	مشاركة	استصناع	اجارة	مضاربة	متاجرة	بيع بالتقسيط		
1	1						2	بنك البركة
1							1	بنك الشام
1		1	1				3	بنك سوريا الدولي الإسلامي
٢٠١٦								سوريا
مربحة	مشاركة	استصناع	اجارة	مضاربة	متاجرة	بيع بالتقسيط		
1	1						2	بنك البركة
1							1	بنك الشام
1		1	1				3	بنك سوريا الدولي الإسلامي
٢٠١٧								سوريا
مربحة	مشاركة	استصناع	اجارة	مضاربة	متاجرة	بيع بالتقسيط		
1	1						2	بنك البركة
1							1	بنك الشام
1			1				2	بنك سوريا الدولي الإسلامي
٢٠١٨								سوريا
مربحة	مشاركة	استصناع	اجارة	مضاربة	متاجرة	بيع بالتقسيط		
1	1						2	بنك البركة
1							1	بنك الشام
1			1				2	بنك سوريا الدولي الإسلامي
سوريا								
٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	الوسطي				
2	2	2	2	2	2	2	2	بنك البركة
1	1	1	1	1	1	1	1	بنك الشام
3	3	3	2	2.5	2	2	2.5	بنك سوريا الدولي الإسلامي
				1.833333				الوسطي

لم تقم المصارف الإسلامية السورية بتنويع صيغ الاستثمار والتمويل، حيث كانت الصيغة الأكثر استخداماً هي صيغة المربحة، ومن ثم المشاركة، بينما لا تقوم بالاعتماد على صيغ المضاربة، والمتاجرة والبيع بالتقسيط، وبالتالي لا يوجد تنويع لصيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية السورية، حيث تم تركيز استثماراتها في نشاط المربحة، والمشاركة، والاعتماد قليلاً على الإجارة.

تنوع صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية السعودية:

الجدول رقم (٢٦) تنوع صيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية السعودية

2015								السعودية
مربحة	مشاركة	استصناع	إجارة	مضاربة	متاجرة	بيع بالتقسيط	المجموع	
1					1	1	3	الراجحي
1					1		2	الجزيرة
					1		1	الرياض
2016								السعودية
مربحة	مشاركة	استصناع	إجارة	مضاربة	متاجرة	بيع بالتقسيط	المجموع	
1					1	1	3	الراجحي
1					1		2	الجزيرة
					1		1	الرياض
2017								السعودية
مربحة	مشاركة	استصناع	إجارة	مضاربة	متاجرة	بيع بالتقسيط	المجموع	
1					1	1	3	الراجحي
1					1		2	الجزيرة
					1		1	الرياض
2018								السعودية
مربحة	مشاركة	استصناع	إجارة	مضاربة	متاجرة	بيع بالتقسيط	المجموع	
1					1	1	3	الراجحي
1					1		2	الجزيرة
					1		1	الرياض
السعودية								
2015	2016	2017	2018	الوسطي				
3	3	3	3	3				
2	2	2	2	2				
1	1	1	1	1				
2								

لم تعتمد المصارف الإسلامية السعودية على نشاط المشاركة، والاستصناع والإجارة والمضاربة في تمويلها واستثماراتها، حيث كانت الصيغ الأكثر استخداماً المربحة والمتاجرة، بينما كان الاعتماد على البيع بالتقسيط منخفضاً، وبالتالي لا يوجد تنويع لصيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية السعودية.

تنوع صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية الإماراتية:

الجدول رقم (٢٧) تنوع صيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية الإماراتية

2015								الامارات
المجموع	بيع بالتقسيط	مُتاجرة	مضاربة	اجارة	استصناع	مشاركة	مربحة	
4			1	1	1		1	بنك الامارات
4			1	1	1		1	بنك أبو ظبي
4				1	1	1	1	بنك الشارقة
2016								الامارات
المجموع	بيع بالتقسيط	مُتاجرة	مضاربة	اجارة	استصناع	مشاركة	مربحة	
4			1	1	1		1	بنك الامارات
4			1	1	1		1	بنك أبو ظبي
4				1	1	1	1	بنك الشارقة
2017								الامارات
المجموع	بيع بالتقسيط	مُتاجرة	مضاربة	اجارة	استصناع	مشاركة	مربحة	
4			1	1	1		1	بنك الامارات
4			1	1	1		1	بنك أبو ظبي
4				1	1	1	1	بنك الشارقة
2018								الامارات
المجموع	بيع بالتقسيط	مُتاجرة	مضاربة	اجارة	استصناع	مشاركة	مربحة	
3				1	1		1	بنك الامارات
4			1	1	1		1	بنك أبو ظبي
4				1	1	1	1	بنك الشارقة
الإمارات								
الوسطي	2018		2017		2016		2015	
3.75	3		4		4		4	بنك الامارات
4	4		4		4		4	بنك أبو ظبي
4	4		4		4		4	بنك الشارقة
3.916667								الوسطي

لم تعتمد المصارف الإسلامية الإماراتية على نشاط المتاجرة، والبيع بالتقسيط في تمويلها واستثماراتها، حيث تم الاعتماد بشكل كلي على المربحة والاستصناع، والإجارة والمضاربة بنسبة كبيرة، بينما كان الاعتماد على المشاركة منخفضاً، وبالتالي يوجد تنوع لصيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية الإماراتية.

تنوع صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية القطرية:

الجدول رقم (٢٨) تنوع صيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية القطرية

2015								قطر
المجموع	بيع بالتقسيط	مُتاجرة	مضاربة	إجارة	استصناع	مشاركة	مربحة	
3				1	1		1	بنك بروة
4				1	1	1	1	بنك الريان
5			1	1	1	1	1	بنك قطر الدولي الإسلامي
2016								قطر
المجموع	بيع بالتقسيط	مُتاجرة	مضاربة	إجارة	استصناع	مشاركة	مربحة	
3				1	1		1	بنك بروة
4				1	1	1	1	بنك الريان
5			1	1	1	1	1	بنك قطر الدولي الإسلامي
2017								قطر
المجموع	بيع بالتقسيط	مُتاجرة	مضاربة	إجارة	استصناع	مشاركة	مربحة	
3				1	1		1	بنك بروة
4				1	1	1	1	بنك الريان
5			1	1	1	1	1	بنك قطر الدولي الإسلامي
2018								قطر
المجموع	بيع بالتقسيط	مُتاجرة	مضاربة	إجارة	استصناع	مشاركة	مربحة	
3				1	1		1	بنك بروة
4				1	1	1	1	بنك الريان
5			1	1	1	1	1	بنك قطر الدولي الإسلامي
قطر								
الوسطي	2018	2017	2016	2015				
3	3	3	3	3				
4	4	4	4	4				
5	5	5	5	5				
4								الوسطي

لم تعتمد المصارف الإسلامية القطرية أيضاً على نشاط المتاجرة، والبيع بالتقسيط في تمويلها واستثماراتها، حيث كان اعتمادها بشكل كلي على المربحة والاستصناع، والإجارة والمشاركة بنسبة كبيرة، بينما كان الاعتماد على المضاربة منخفضاً، وبالتالي يوجد تنوع لصيغ الاستثمار والتمويل في المصارف الإسلامية القطرية.

الإجابة عن تساؤلات الدراسة عبر تحليل البيانات المالية:
هل يوجد تأثير لتنويع صيغ الاستثمار والتمويل على سيولة المصارف الإسلامية؟

تم احتساب ثلاث نسب لمؤشر السيولة وهي: نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات، ونسبة السيولة المتداولة.

تم احتساب نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول كما يلي:

$$\frac{\text{النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تم احتساب نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول كما يلي:

$$\frac{\text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب + حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تم احتساب نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول كما يلي:

$$\frac{\text{الموجودات السائلة + استثمارات قصيرة الأجل}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

مؤشرات السيولة في المصارف الإسلامية عينة الدراسة

أولاً: مؤشرات السيولة في المصارف الإسلامية السورية

يُبين الجدول التالي نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٢٩) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية السورية

نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك البركة	87.87%	87.02%	86.76%	83.04%	86.17%
بنك الشام	61.02%	67.95%	81.16%	60.97%	67.77%
بنك سوريا الدولي الإسلامي	64.13%	79.85%	79.76%	60.08%	70.95%
الوسيطي					74.97%

ارتفعت هذه النسبة في كافة الأعوام باستثناء انخفاضها خلال عام ٢٠١٦ لدى بنك الشام، وخلال عام ٢٠١٨ لدى بنك سورية الدولي الإسلامي بينما كانت متوسط هذه النسبة ٧٤.٩٧٪ لدى كافة البنوك.

وهو ما يشير إلى تحسن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول بغض النظر عن ضعف سياسة التنويع في المصارف الإسلامية السورية.

يُبين الجدول التالي نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٠) نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية السورية

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك البركة	67.98%	71.53%	58.18%	53.24%	62.73%
بنك الشام	52.45%	58.15%	80.04%	54.00%	61.16%
بنك سوريا الدولي الإسلامي	37.40%	43.11%	38.62%	32.07%	37.80%
الوسيطي					53.90%

ارتفعت هذه النسبة في كافة الأعوام باستثناء العام ٢٠١٨ الذي شهد انخفاضاً في كافة البنوك وعام ٢٠١٧ في بنك الشام، وتجلت ذروة الارتفاع عام ٢٠١٦ الذي يعد عام التعافي في الاقتصاد السوري.

يُبين الجدول التالي نسبة السيولة المتداولة في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣١) نسبة السيولة المتداولة في المصارف الإسلامية السورية

نسبة السيولة المتداولة =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك البركة	112.25%	107.48%	110.94%	104.50%	108.79%
بنك الشام	103.17%	107.17%	97.54%	76.20%	96.02%
بنك سوريا الدولي الإسلامي	121.16%	136.32%	133.88%	101.93%	123.32%
الوسيطي					109.38%

انخفضت النسبة خلال عام ٢٠١٨ لدى كل من بنك الشام وبنك سورية الدولي الإسلامي، بينما كان متوسط هذه النسبة ١٠٩.٣٨٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ١٢٣.٣٢٪، يليه بنك البركة بنسبة ١٠٨.٧٩٪.

وهو ما يشير إلى تحسن نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول بغض النظر عن ضعف سياسة التنوع في المصارف الإسلامية السورية.

ثانياً: مؤشرات السيولة في المصارف السعودية

يُبين الجدول التالي نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٢) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية السعودية

نسبة الموجودات السائلة الى إجمالي الاصول =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
الراجحي	20.29%	17.19%	20.23%	17.10%	18.70%
الجزيرة	8.58%	9.29%	9.85%	13.33%	10.26%
الرياض	11.90%	12.89%	11.87%	13.36%	12.50%
الوسيطي					13.82%

انخفضت النسبة أغلب سنوات الدراسة، حيث كان متوسط هذه النسبة ١٣.٨٢٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الراجحي بنسبة ١٨.٧٠٪، يليه بنك الرياض بنسبة ١٢.٥٠٪ ليأتي أخيراً بنك الجزيرة بنسبة ١٠.٢٦٪.

يُبين الجدول التالي نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٣) نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية السعودية

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
الراجحي	82.43%	82.52%	81.19%	82.87%	83.13%
الجزيرة	82.66%	79.76%	82.67%	83.15%	85.08%
الرياض	76.37%	77.60%	74.63%	76.06%	77.18%
الوسيطي	80.49%				

انخفضت النسبة أغلب سنوات الدراسة، ثم عاودت الارتفاع عام ٢٠١٨، حيث كان متوسط هذه النسبة ٨٠.٤٩٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة. وكان أعلاها لدى بنك الجزيرة بنسبة ٨٢.٦٦٪، يليه بنك الراجحي بنسبة ٨٢.٤٣٪ ليأتي أخيراً بنك الرياض بنسبة ٧٦.٣٧٪.

يُبين الجدول التالي نسبة السيولة المتداولة في المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٤) نسبة السيولة المتداولة في المصارف الإسلامية السعودية

نسبة السيولة المتداولة =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
الراجحي	113.09%	110.97%	114.46%	113.90%	113.04%
الجزيرة	42.12%	49.09%	44.91%	39.21%	35.28%
الرياض	40.06%	39.01%	41.79%	39.47%	39.94%
الوسيطي	65.09%				

ارتفعت النسبة أغلب سنوات الدراسة، حيث كان متوسط هذه النسبة ٦٥.٠٩٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الراجحي بنسبة ١١٣.٠٩٪، يليه بنك الجزيرة بنسبة ٤٢.١٢٪ ليأتي أخيراً بنك الرياض بنسبة ٤٠.٠٦٪.

ثالثاً: مؤشرات السيولة في المصارف الإسلامية الإماراتية

يُبين الجدول التالي نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٥) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية الإماراتية

نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك الإمارات	32.83%	31.56%	39.50%	32.79%	27.50%
بنك أبوظبي	19.05%	18.52%	19.66%	19.65%	18.38%
بنك الشارقة	7.96%	5.46%	8.10%	9.56%	8.71%
الوسيطي	19.95%				

ارتفعت النسبة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧) وبدأت بالانخفاض فيما بعد، حيث كان متوسط هذه النسبة ١٩.٩٥٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة. وكان أعلاها لدى بنك الإمارات بنسبة ٣٢.٨٣٪ يليه بنك أبو ظبي بنسبة ١٩.٠٥٪ ليأتي أخيراً بنك الشارقة بنسبة ٧.٩٦٪.

يُبين الجدول التالي نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٦) نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية الإماراتية

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك الامارات	78.37%	76.13%	72.50%	79.63%	76.66%
بنك أبو ظبي	83.50%	84.11%	85.02%	82.81%	83.86%
بنك الشارقة	73.72%	68.94%	66.13%	63.58%	68.09%
الوسيطي					76.20%

انخفضت النسبة أغلب سنوات الدراسة، حيث كان متوسط هذه النسبة ٧٦.٢٠٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك أبو ظبي بنسبة ٨٣.٨٦٪، يليه بنك الإمارات بنسبة ٧٦.٦٦٪ ليأتي أخيراً بنك الشارقة بنسبة ٦٨.٠٩٪.

يُبين الجدول التالي نسبة السيولة المتداولة في المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٧) نسبة السيولة المتداولة في المصارف الإسلامية الإماراتية

نسبة السيولة المتداولة =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك الامارات	111.63%	110.10%	108.95%	106.21%	109.22%
بنك أبو ظبي	107.02%	105.84%	105.83%	105.57%	106.07%
بنك الشارقة	22.01%	48.92%	44.72%	42.50%	39.54%
الوسيطي					84.94%

ارتفعت النسبة أغلب سنوات الدراسة، حيث كان متوسط هذه النسبة ٨٤.٩٤٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الإمارات بنسبة ١٠٩.٢٢٪، يليه بنك أبو ظبي بنسبة ١٠٦.٠٧٪، ليأتي أخيراً بنك الشارقة بنسبة ٨٤.٩٤٪.

رابعاً: مؤشرات السيولة في المصارف الإسلامية القطرية

يُبين الجدول التالي نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية القطرية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٨) نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف الإسلامية القطرية

نسبة الموجودات السائلة الى اجمالي الاصول =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك بروة	9.79%	8.90%	9.29%	8.41%	9.10%
بنك الريان	4.65%	5.94%	9.63%	6.14%	6.59%
بنك قطر الدولي الإسلامي	30.91%	12.24%	13.65%	16.11%	18.23%
الوسيطي					11.31%

انخفضت النسبة أغلب سنوات الدراسة، حيث كان متوسط هذه النسبة ١١.٣١٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة ١٨.٢٣٪، يليه بنك بروة بنسبة ٩.١٠٪، ليأتي أخيراً بنك الريان بنسبة ٦.٥٩٪.

يُبين الجدول التالي نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية القطرية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٣٩) نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الموجودات في المصارف الإسلامية القطرية

نسبة الودائع تحت الطلب الى اجمالي الموجودات =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك بروة	28.26%	26.97%	15.92%	30.06%	25.30%
بنك الريان	24.41%	30.83%	32.33%	23.43%	27.75%
بنك قطر الدولي الإسلامي	36.74%	28.96%	28.81%	28.55%	30.76%
الوسيطي					27.94%

انخفضت النسبة أغلب سنوات الدراسة، حيث كان متوسط هذه النسبة ٢٧.٩٤٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة ٣٠.٧٦٪، يليه بنك الريان بنسبة ٢٧.٧٥٪، ليأتي أخيراً بنك بروة بنسبة ٢٥.٣٠٪.

يُبين الجدول التالي نسبة السيولة المتداولة في المصارف الإسلامية القطرية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٠) نسبة السيولة المتداولة في المصارف الإسلامية القطرية

نسبة السيولة المتداولة =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك بروة	103.43%	94.26%	140.64%	102.45%	110.20%
بنك الريان	324.16%	302.04%	290.26%	382.21%	324.67%
بنك قطر الدولي الإسلامي	249.27%	312.18%	261.54%	258.17%	270.29%
الوسيطي					235.05%

انخفضت النسبة أغلب سنوات الدراسة، حيث كان متوسط هذه النسبة ٢٣٥.٠٥٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الريان بنسبة ٣٢٤.٦٧٪، يليه بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة ٢٧٠.٢٩٪ ليأتي أخيراً بنك بروة بنسبة ١١٠.٢٠٪.

هل يوجد تأثير لتنويع صيغ الاستثمار والتمويل على ربحية المصارف الإسلامية؟

تم احتساب ثلاث نسب لمؤشر الربحية، وهي: معدل هامش الربح الصافي، معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

تم احتساب نسبة معدل هامش الربح الصافي كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}$$

تم احتساب معدل العائد على الأصول (ROA) كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تم احتساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي حقوق الملكية}}$$

مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية عينة الدراسة

أولاً: مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية السورية

يُبين الجدول التالي نسبة معدل هامش الربح الصافي في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤١) نسبة معدل هامش الربح الصافي في المصارف الإسلامية السورية

معدل هامش الربح الصافي =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك البركة	44.24%	5.21%	69.53%	70.47%	47.36%
بنك الشام	19%	-100%	75%	70%	15.91%
بنك سوريا الدولي الإسلامي	29%	-33%	87%	71%	38.50%
الوسيطي					33.92%

كان متوسط هذه النسبة ٣٣.٩٢٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك البركة بنسبة ٤٧.٣٦٪ يليه بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٣٨.٥٠٪ ليأتي أخيراً بنك الشام بنسبة ١٥.٩١٪.

يُبين الجدول التالي نسبة معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٢) نسبة معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السورية

معدل العائد على الأصول (ROA) =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك البركة	1.10%	0.08%	4.34%	4.48%	2.50%
بنك الشام	0.55%	-1.88%	4.55%	5.46%	2.17%
بنك سوريا الدولي الإسلامي	0.65%	-0.60%	5.74%	4.46%	2.56%
الوسيطي					2.41%

كان متوسط هذه النسبة ٢.٤١٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٢.٥٦٪، يليه بنك البركة بنسبة ٢.٥٠٪ ليأتي أخيراً بنك الشام بنسبة ٢.١٧٪.

يُبين الجدول التالي نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية السورية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٣) نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية السورية

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك البركة	40.98%	37.66%	0.997%	13.62%	23.31%
بنك الشام	35.79%	35.21%	-10.87%	35.79%	23.98%
بنك سوريا الدولي الإسلامي	38.44%	43.19%	-6.91%	8.59%	20.83%
الوسيطي					22.71%

كان متوسط هذه النسبة ٢٢.٧١٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الشام بنسبة ٢٣.٩٨٪، يليه بنك البركة بنسبة ٢٣.٣١٪ ليأتي أخيراً بنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٢٠.٨٣٪.

ثانياً: مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية السعودية

يُبين الجدول التالي نسبة معدل هامش الربح الصافي في المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٤) نسبة معدل هامش الربح الصافي في المصارف الإسلامية السعودية

معدل هامش الربح الصافي =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
الراجحي	52%	53%	57%	59%	55%
الجزيرة	44%	35%	33%	37%	37%
الرياض	51%	43%	49%	53%	49%
الوسيطي					47%

كان متوسط هذه النسبة ٤٧٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الراجحي بنسبة ٥٥٪، يليه بنك الرياض بنسبة ٤٩٪ ليأتي أخيراً بنك الجزيرة بنسبة ٣٧٪.

يُبين الجدول التالي نسبة معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٥) نسبة معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية السعودية

معدل العائد على الأصول (ROA) =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
الراجحي	2.26%	2.39%	2.66%	2.82%	2.53%
الجزيرة	2.03%	1.31%	1.26%	1.37%	1.49%
الرياض	1.81%	1.54%	1.82%	2.05%	1.81%
الوسيطي					1.94%

كان متوسط هذه النسبة ١.٩٤٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الراجحي بنسبة ٢.٥٣٪، يليه بنك الرياض بنسبة ١.٨١٪ ليأتي أخيراً بنك الجزيرة بنسبة ١.٤٩٪.

يُبيّن الجدول التالي نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية السعودية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٦) نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية السعودية

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
الراجحي	17.12%	21.21%	16.36%	15.29%	
الجزيرة	11.68%	8.90%	9.71%	10.76%	
الرياض	10.74%	12.82%	10.22%	8.85%	
الوسيطي	13.18%				

كان متوسط هذه النسبة ١٣.١٨٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الراجحي بنسبة ١٧.١٢٪، يليه بنك الجزيرة رياض بنسبة ١١.٦٨٪ ليأتي أخيراً بنك الرياض بنسبة ١٠.٧٤٪.

ثالثاً: مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية الإماراتية

يُبيّن الجدول التالي نسبة معدل هامش الربح الصافي في المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٧) نسبة معدل هامش الربح الصافي في المصارف الإسلامية الإماراتية

معدل هامش الربح الصافي =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك الامارات	23%	38%	29%	4%	
بنك أبوظبي	77%	78%	79%	76%	
بنك الشارقة	49%	47%	51%	52%	
الوسيطي	50%				

كان متوسط هذه النسبة ٥٠٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك أبو ظبي بنسبة ٧٧٪، يليه بنك الشارقة بنسبة ٤٩٪ ليأتي أخيراً بنك الامارات بنسبة ٢٣٪.

يُبيّن الجدول التالي نسبة معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٨) نسبة معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية الإماراتية

معدل العائد على الأصول (ROA) =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك الامارات	1.03%	1.58%	1.13%	0.18%	
بنك أبوظبي	1.77%	2.00%	1.87%	1.60%	
بنك الشارقة	1.29%	1.14%	1.25%	1.38%	
الوسيطي	1.36%				

كان متوسط هذه النسبة ١.٣٦٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك أبو ظبي بنسبة ١.٧٧٪، يليه بنك الشارقة بنسبة ١.٢٩٪ ليأتي أخيراً بنك الإمارات بنسبة ١.٠٣٪. يُبين الجدول التالي نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٤٩) نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية الإماراتية

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) =					
الوسيط	2018	2017	2016	2015	
بنك الامارات	12.82%	9.60%	1.58%	12.58%	9.14%
بنك أبو ظبي	14.10%	13.88%	12.64%	12.83%	13.36%
بنك الشارقة	9.47%	8.65%	9.53%	8.71%	9.09%
الوسيط					10.53%

كان متوسط هذه النسبة ١٠.٥٣٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكانت أعلاها لدى بنك أبو ظبي بنسبة ١٣.٣٦٪، يليه بنك الإمارات بنسبة ٩.١٤٪ ليأتي أخيراً بنك الشارقة بنسبة ٩.٠٩٪.

رابعاً: مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية القطرية

يُبين الجدول التالي نسبة معدل هامش الربح الصافي في المصارف الإسلامية القطرية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٥٠) نسبة معدل هامش الربح الصافي في المصارف الإسلامية القطرية

معدل هامش الربح الصافي =					
الوسيط	2018	2017	2016	2015	
بنك بروة	37%	38%	41%	46%	40%
بنك الريان	49%	52%	66%	74%	60%
بنك قطر الدولي الإسلامي	45%	48%	50%	54%	49%
الوسيط					50%

كان متوسط هذه النسبة ٥٠٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الريان بنسبة ٦٠٪، يليه بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة ٤٩٪ ليأتي أخيراً بنك بروة بنسبة ٤٠٪. يُبين الجدول التالي نسبة معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية القطرية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٥١) نسبة معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية القطرية

معدل العائد على الأصول (ROA) =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك بروة	1.72%	1.55%	1.60%	1.61%	1.62%
بنك الريان	2.20%	1.98%	2.27%	2.43%	2.22%
بنك قطر الدولي الإسلامي	1.76%	1.79%	1.84%	1.93%	1.83%
الوسيطي					1.89%

كان متوسط هذه النسبة ١.٨٩٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الريان بنسبة ٢.٢٢٪، يليه بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة ١.٨٣٪ ليأتي أخيراً بنك بروة بنسبة ١.٦٢٪.

يُبين الجدول التالي نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية القطرية خلال الفترة المدروسة (٢٠١٥-٢٠١٨).

الجدول رقم (٥٢) نسبة معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية القطرية

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) =					
الوسيطي	2018	2017	2016	2015	
بنك بروة	11.33%	9.90%	10.17%	10.67%	10.52%
بنك الريان	15.88%	15.24%	16.13%	16.40%	15.91%
بنك قطر الدولي الإسلامي	12.92%	12.21%	11.75%	14.18%	12.76%
الوسيطي					13.06%

كان متوسط هذه النسبة ١٣.٠٦٪ لدى كافة البنوك خلال الفترة المدروسة، وكان أعلاها لدى بنك الريان بنسبة ١٥.٩١٪، يليه بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة ١٢.٧٦٪ ليأتي أخيراً بنك بروة بنسبة ١٠.٥٢٪.

اختبار تساؤلات الدراسة:

لغرض التحقق من تساؤلات الدراسة ومعرفة فيما إذا كان الأثر معنوياً أم لا، تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (One sample T – test) الذي يقوم على مقارنة المتوسط المحسوب مع المتوسط الفرضي المعدل (٣)، ويتم الإجابة عن التساؤل بالنفي (أي لا يوجد أثر للتوزيع) إذا كان مستوى الدلالة Sig أكبر من قيمة $\alpha=0.05$ ، ويتم الإجابة عن التساؤل بالإيجاب (أي يوجد أثر للتوزيع) إذا كان مستوى الدلالة Sig أصغر من قيمة $\alpha=0.05$.

الإجابة عن تساؤلات الدراسة عبر التحليل الإحصائي

التساؤل الأول:

يُبين الجدول رقم (٥٣) نتائج تحليل نتائج اختبار One sample T – test للتساؤل الأول

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
سيولة المصارف الإسلامية	20.759	١٢	.000٠	1.18750	1.0734	1.3016

يوضح الجدول أعلاه:

إن الوسط الحسابي لتتويع صيغ التمويل والاستثمار يساوي ٤، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (٣) بانحراف معياري وقدره ٠.٤٧٨، وقد بلغت قيمة الخطأ المعياري ٠.٠٥٧٢، وبما أن متوسط الفروق يساوي ١.١٨٧، وهو موجب، وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تتويع صيغ التمويل والاستثمار في البنوك وسيولتها، حيث كانت الفروق لصالح المصارف القطرية والإماراتية. كما كان مستوى دلالة الاختبار Sig يساوي ٠.٠٠٠٠، وهو أصغر من ٥٪، وكذلك فإن قيمة T المحسوبة (٢٠.٧٥٩)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، أي يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لتتويع صيغ الاستثمار والتمويل على سيولة المصارف الإسلامية،

التساؤل الثاني:

يُبين الجدول رقم (٥٤) نتائج تحليل نتائج اختبار One sample T – test للتساؤل الثاني

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ربحية المصارف الإسلامية	20.759	١٢	.000٠	1.١٢٥	1.0734	1.3016

يوضح الجدول أعلاه:

إن الوسط الحسابي لتتويع صيغ التمويل والاستثمار يساوي ٤، وهي أكبر من المتوسط الافتراضي (٣) بانحراف معياري وقدره ٠.٤٧٨، وقد بلغت قيمة الخطأ المعياري ٠.٠٢٥٤، وبما أن متوسط

الفروق يساوي ١.١٢٥، وهو موجب، وبالتالي يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تنويع صيغ التمويل والاستثمار في البنوك وربحياتها، حيث كانت الفروق لصالح المصارف القطرية والإماراتية. وأن مستوى دلالة الاختبار Sig يساوي ٠.٠٠٠٠، وهو أصغر من ٥٪، وكذلك فإن قيمة T المحسوبة (٢٠.٧٥٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، أي يوجد تأثير لتنويع صيغ الاستثمار والتمويل على ربحية المصارف الإسلامية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- ١- تقوم المصارف الإسلامية القطرية والإماراتية بتنويع صيغ الاستثمار والتمويل فيها.
- ٢- لا تقوم المصارف الإسلامية السورية والسعودية بتنويع صيغ الاستثمار والتمويل.
- ٣- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتنويع صيغ الاستثمار والتمويل في تحسين سيولة وربحية المصارف الإسلامية الإماراتية والقطرية.
- ٤- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتنويع صيغ الاستثمار والتمويل في تحسين سيولة وربحية المصارف الإسلامية السورية والسعودية.

التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي:
- ١- ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتنويع صيغ الاستثمار والتمويل ليكون لها الأثر الفعال في تعزيز مؤشرات أدائها المالي بشكل عام، وتحسين سيولتها وربحيتها بشكل خاص.
 - ٢- العمل على إيجاد قنوات استثمارية جديدة للاستفادة من حجم الودائع المتزايد بما ينعكس إيجاباً على أوضاع هذه المصارف، ما يساهم في التنمية وإعادة الإعمار.
 - ٣- ضرورة حصول المصارف على ضمانات كافية لإعطاء التسهيلات الائتمانية، وتنويع صيغ استثماراتها، وتجنب الديون المتعثرة لتضمن بقاءها في سوق تسوده المنافسة المحتدمة.

المراجع:

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

- ١- أمين السيد، أحمد مصطفى (٢٠٠٧) "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء التاريخي واتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- ٢- جاري، ري اتش، نورين، اريك، (٢٠٠٢)، " المحاسبة الإدارية"، مطبعة دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
- ٣- العامري، محمد، (٢٠٠٧)، الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، الأردن.
- ٤- عقل، محمد مفلح، (٢٠٠٩)، " مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٥- مرعي، عبد الرحمن، فلوح، صافي، إسماعيل، إسماعيل، حمزة، محي الدين (٢٠٠٩) تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

ثانياً: بحث أو ورقة عمل:

١. بن عبد الرحمن، ذهبية، وبن ساسي، الياس (٢٠١٣) قرار الرفع في رأس المال نقداً تحت تأثير الأداء المالي والبورصي- دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة الباحث، العدد الثالث، الأردن.
٢. الحسين، بسام (٢٠١٦) العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٨، العدد ٣، سورية.
٣. خالد، وليد الطيب (٢٠١٨) مدى ملائمة استخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الأداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الاقتصادية في السودان، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد السابع، المملكة العربية السعودية.
٤. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، (٢٠١٣) دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر.

٥. يامين، إسماعيل يونس (٢٠١٨) أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة في الأداء المالي للبنوك - دراسة حالة البنك العربي والبنك الإسلامي الأردني، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، الأردن، ص ٣٤-٤٦، الأردن.

ثالثاً: رسائل جامعية

١- أسباقة، خالد صالح عبود، (٢٠١١)، نموذج مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف الجمهورية ومصرف الصحاري في الجمهورية الليبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، سورية.

٢- إبراهيم، قذري عثمان، (٢٠١٥)، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، سورية.

٣- الأغوات، توفيق سميح (٢٠١٥) قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

٤- إسماعيل، ربيعة، محمد، كمال (٢٠١٠) أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان.

٥- بدوي، نور (٢٠١٨) أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.

٦- بلهاشمي جلال طارق (٢٠٠٦) لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.

٧- حجام، إلهام (٢٠١٦) دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك التجارية - دراسة حالة BNA وكالة أم البواقي ٣١٦، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٨- حواش، محمد (٢٠١٧) أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٩- حويلة، أمل، (٢٠١٢)، مدى استخدام مقاييس الأداء المالية وغير المالية في ظل بيئة التصنيع الحديثة " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- ١٠- سالم، عمار (٢٠١٤) دور النسب المالية للتنبؤ في أسعار أسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- ١١- سيفي، حسنية، بن عمارة، نوال (٢٠١٣) قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ١٢- سعيد، بنان (٢٠٠٦) "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية" دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الأردني الإسلامي، (بحث غير منشور)، جامعة أهل البيت، الأردن.
- ١٣- السقا، منذر صبحي (٢٠١٦) تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية - دراسة تطبيقية، رسالة تطبيقية، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين.
- ٦- صالح، أنس سمير (٢٠١٥) أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، الأردن.
- ٧- عصام، عباسي، (٢٠١٢)، "تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات" (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ٨- عبد الغني، دادن، (٢٠٠٧)، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، (أطروحة دكتوراه) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- ٩- العنزي، عبد الله الركوي (٢٠١١) تحليل الرفع المالي والتشغيلي وأثره في تقييم أداء الشركات السعودية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة دمشق، سورية.
- ١٠- الفاعوري، أسماء مروان (٢٠١٢) أثر فاعلية أنظمة تخطيط موارد المنظمة في تميز الأداء المؤسسي - دراسة تطبيقية في أمانة عمان الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية إدارة الأعمال، الأردن.
- ١١- قلو، رفيق (٢٠١١) دراسة أثر التمويل الإسلامي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

- ١٢- مشيب، غالب صالح (٢٠١٠) تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سورية.
- ١٣- المهدي، غدير (٢٠١٤) استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
- ١٤- ميلود، زهور، وحلال، نسيم (٢٠١٥) تقييم الأداء المالي لشركات التأمين- دراسة حالة شركة سلامة لتأمينات الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ١٥- لولو، شعبان، (٢٠١٥) قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- ١٦- البقاعي، أنس (٢٠١٤) تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٠، العدد الأول، دمشق، ص ١٠
- ١٧- دوابه، أشرف محمد، (٢٠٠٦) دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام، القاهرة، مصر.
- ١٨- ركيبي، كريمة، غماري، حفيظة (٢٠١٥)، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري - وكالة تيزي وزو، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أو الحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- ١٩- الحلبي، رياض (٢٠٠٠) النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر، عمان.
- ٢٠- المهدي، غدير محمود (٢٠١٤) استخدام مؤشرات تقييم الأداء المالية التقليدية والقيمة الاقتصادية لقياس التغير في القيمة السوقية للأسهم- دراسة حالة بنك فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
- ٢١- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (٢٠٠٤) الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مصر.
- ٢٢- الشعراي، علا (٢٠١٠) أهمية تطبيق نظام التكلفة على أساس الأنشطة على نشاط المراجعة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق. سورية.
- ٢٣- الحوراني، أكرم، حساني، عبد الرزاق (٢٠١١) النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سورية.
- ٢٤- عاصي، إمارة محمد، (٢٠٠٩)، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، الأردن.

- ٢٥- غربي، عبد الحليم (٢٠١٣) مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الإصدار الإلكتروني الأول، الأردن.
- ٢٦- عثمان، عمر (٢٠٠٩) إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق. سورية.
- ٢٧- العليات، أحمد (٢٠٠٦) الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- ٢٨- المصلح، عبد الله، الصاوي، صلاح (٢٠٠٦) مالا يسع التاجر جهله، دار مسلم للنشر، الطبعة الأولى، دمشق. سورية.
- ٢٩- إبراهيم، غسان، القحف، منذر (٢٠٠٢) الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق.
- ٣٠- النشترتي، مصطفى (٢٠٠٨) تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر، بحث منشور مجلة التمويل والتجارة، جامعة طنطا، الملحق الأول، العدد الثاني، القاهرة.
- ٣١- عيسى، موسى (٢٠١٠) سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل في مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، الأردن.
- ٣٢- الهيتي، عبد الرزاق (١٩٩٨) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.
- ٣٣- غربي، عبد الحليم (٢٠١٣) مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، الإصدار الإلكتروني الأول، الأردن.
- ٣٤- خليل، أحمد (٢٠١٢) إدارة مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على عقود المشاركة والمضاربة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
- ٣٥- السرطاوي، فؤاد (١٩٩٩) التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، عمان، دار المسيرة، الأردن.
- ٣٦- الأمين، حسن (٢٠٠٠) المضاربة وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- ٣٧- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، (٢٠١٣) دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي.

- ٣٨- نصار، أحمد (٢٠١٠) الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
- ٣٩- سفر، أحمد (٢٠٠٥) المصارف الإسلامية العمليات، المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية، منشورات اتحاد المصارف العربية لبنان، بيروت.
- ٤٠- المسلف، عبلة (٢٠٠٦)، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- ٤١- المعيار رقم ٨، المعايير الشرعية.
- ٤٢- المغربي، محمد الفاتح محمود (٢٠١٦) التمويل والاستثمار في الإسلام، دار الجنان للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- 1- Parto, Ali, Sofian, Saudah, Mohamed saat, Maisarah (2016) **The Impact of Enterprise Resource Planning on Financial Performance in a Developing Country**, International Review of Management and Business Research Vol. 5, PP 176- 187
- 2- Abadi, H.R., Naoji, S. J, M. & Rafat, B., (2014). The Relationship Between Stock Prices And Debt Ratio And Capital Flows With Assets, Interdisciplinary Journal Of Contemporary Research In Business, Vol 6, No 1, P 140-146.